مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9392

الخميس، 3 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بلينكن/السيدة توماس – غرينفيلد/السيد دي لورانتس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيدة فينو
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الكعبي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيشي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد يامادا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات

رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2023/560).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات

رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثّلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2023/560)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الرفيعي المستوى الآخرين. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سيراليون، شيلي، عمان، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كمبوديا، كوبا، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، ميانمار، نيجيريا، هايتي، الهند، هولندا، اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة رينا غيلاني منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها؛ والسيد ديفيد ميليباند، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة الإنقاذ الدولية؛ والسيدة نافين سالم، المؤسِّسة والرئيسة التنفيذية لمؤسسة Edesia.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد ثيبولت كاميلي، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد بول بيريسفورد – هيل، المراقب الدائم عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي التي تتمتع بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/560، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2023/4.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيلاني.

السيدة غيلاني (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الإحاطة اليوم.

إن مجلس الأمن يدرك حق الإدراك التحديات والتهديدات المتعددة التي يواجهها العالم اليوم. لكن خطر المجاعة – الناس يتضورون جوعا ببطء حتى الموت – يجب أن يكون خطا أحمر. ومع ذلك، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ربع بليون شخص في العام الماضي. وهذا أعلى مستوى مسجل في السنوات الأخيرة. ومن بين هؤلاء الأشخاص، يواجه نحو 000 376 شخص ظروفا شبيهة بالمجاعة في سبعة بلدان. وهناك 35 مليون شخص آخر على الحافة. وكما هو الحال في جميع حالات الأزمات، فإن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا.

وهذه الحالة ليست مفاجئة. إنها أزمة من صنع الإنسان تتضخم منذ سنوات. لقد وصلنا الآن إلى مرحلة حاسمة

فالجوع والنزاع يؤججان أحدهما الآخر. ولا يزال النزاع وانعدام الأمن من العوامل الرئيسية للجوع والمجاعة. وكانت البلدان السبعة جميعا التي واجه فيها الناس ظروفا شبيهة بالمجاعة في العام الماضي متأثرة بالنزاع المسلح أو بمستويات قصوى من العنف. وهناك خمسة من تلك البلدان السبعة – أفغانستان وجنوب السودان والصومال وهايتي واليمن – مدرجة بانتظام في جدول أعمال المجلس.

إن النزاع المسلح يدمر المنظومات الغذائية ويقضي على سبل العيش ويدفع الناس إلى ترك ديارهم، تاركا الكثيرين ضعفاء وجائعين بشدة. وفي بعض الأحيان تكون تلك الآثار نتيجة ثانوية للحرب، ولكنها كثيرا ما تحدث عمدا وبصورة غير مشروعة، مع استخدام الجوع كأسلوب من أساليب الحرب.

ولا يسلم من النزاع أولئك الذين يقدمون المساعدة لدرء المجاعة. ففي العام الماضي، قُتل العشرات من العاملين في المجال الإنساني واختُطف أو جُرح كثيرون آخرون في حالات النزاع. وكثيرا ما تتعرض المرافق والإمدادات الإنسانية للهجوم والنهب أو تُستخدم لأغراض عسكرية. والصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركاؤها في السودان تذكير صارخ بذلك، ونتقدم بأحر تعازينا إلى أسر العاملين في المجال الإنساني الأحد عشر الذين قتلوا في السودان في الأسابيع الأخيرة.

كما أن انعدام الأمن الغذائي في حد ذاته يغذي عدم الاستقرار. فعلى سبيل المثال، أظهرت بحوث سلط برنامج الأغذية العالمي الضوء مؤخرا كيف أن انعدام الأمن الغذائي، عندما يقترن بالمظالم الموجودة من قبل؛ واليأس الذي غالبا ما يؤججه الفقر وعدم المساواة؛ ومسائل الحوكمة، يجعل الناس يختارون العنف بدلا من السلام. إنها القشة التي تقصم ظهر البعير، وغالبا ما تؤدي إلى النزاع.

ويتفاقم الجوع الناجم عن النزاعات بسبب مزيج سام من تغير المناخ والصدمات الاقتصادية.

وأصبح تغير المناخ عاملا مضاعفا للمخاطر على نحو متزايد. وبينما يؤدي الضغط على المياه والموارد الطبيعية الأخرى إلى زيادة المنافسة والنزوح، تنتشر النزاعات والجوع. ومن بين البلدان العشرة الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، هناك سبعة بلدان متأثرة بالنزاعات وستة تستضيف بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن أربعة يعيش أكثر من مليون شخص من سكانها على حافة المجاعة.

وفي الوقت نفسه، يعيق انعدام الأمن في البلدان المتأثرة بالنزاعات جهود التكيف مع تغير المناخ. ويجعل ذلك المجتمعات الضعيفة بالفعل أكثر فقرا وجوعا وأقل قدرة على الصمود.

وقد يبدو التحدي هائلا، ولكن التقدم كان، ولا يزال، ممكنا مرة أخرى. إذن، ما الذي يمكننا عمله؟

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نضاعف الجهود لمنع نشوب النزاعات بجميع أشكالها والحد منها وإنهائها. وهناك حاجة إلى تجديد الالتزام بالسلام من خلال نظام متعدد الأطراف منشَّط تعمل الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطاره يدا بيد.

وبينما يتطلب إحلال السلام وقتا، هناك خمسة أشياء حاسمة للحد من المعاناة ومنع المجاعة.

أولا، يجب أن نكفل احترام أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حماية الأشياء الضرورية للبقاء على قيد الحياة مثل مخزونات الأغذية وشبكات المياه وغيرها من الأعيان الضرورية لنظم إنتاج الأغذية وتوزيعها. ويشمل أيضا تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين وحماية موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها. ويجب على الدول ألا تدخر جهدا في ممارسة نفوذها لكفالة احترام الأطراف لقواعد الحرب.

ثانيا، يجب أن نستفيد بشكل أفضل من آليات الإنذار المبكر القائمة، مثل القرار 2417 (2018)، بطريقة مركزة وفعالة. وما فتئنا ندق ناقوس الخطر ولكن من دون متابعة فعالة أو إجراءات متناسقة.

ثالثا، يجب أن نتحلى بالجرأة والإبداع في إيجاد سبل للتخفيف من أثر الحرب على أكثر الفئات ضعفا. وهذه الحلول ممكنة. وقد شهدنا اتفاقات بين أطراف النزاع وقرارات اتُفق عليها في مجلس الأمن لتحقيق تلك الغاية، ولكنها تتطلب شجاعة سياسية وتوافقا.

رابعا، يجب أن تكون النساء والفتيات في صميم جهودنا. فحالات الأزمات والجوع تؤثر عليهن بشكل غير متناسب، كما أنهن يمتلكن مفتاح الحل الدائم. وقد أظهرت البحوث أن إشراك النساء المحليات في بناء السلام يزيد من احتمالات انتهاء العنف بنسبة 24 في المائة.

خامسا، يتعين علينا أيضا أن نعترف بأن الاستجابات الجزئية والمجزأة للمخاطر المترابطة لن تكون كافية. ونحن بحاجة إلى التمويل الإنساني الكافي، الذي تتوقف عليه حياة الملايين. ومن أجل تحقيق السلام الدائم ومنع المجاعة، يجب أن نعالج الأزمات المناخية والاقتصادية.

وقد أعطى الأمين العام الأولوية لخطر المجاعة والجوع. ومن بين مبادرات أخرى، في عام 2021، أنشأ فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بمنع المجاعة لقيادة وتنظيم استجابة متماسكة على نطاق المنظومة. وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة الإنقاذ الدولية، ومع ديفيد ميليباند، نحن بصدد إعادة توجيه ذلك المحفل لتقديم دعم مخصص للبلدان. ونحن حقا بحاجة إلى دعم أعضاء المجلس ونعول عليه لجعل ذلك محفلا فعالا.

وقد زرتُ، بهذه الصفة، مجتمعات تتأرجح على حافة المجاعة. وجلستُ مع الأمهات في الكثير جدا من أجنحة التغذية وفي الكثير جدا من مخيمات النازحين، وبينما كان أطفالهن الصغار يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة، فإنهم كانوا ضعفاء جدا لدرجة أنهم لا يقوون على البكاء أو حتى إصدار صوت. وهذا الصمت الغريب يصم الآذان. ولا يفارق المرء أبدا.

وهذا الصمت هو أيضا دعوة إلى العمل. وكما قال مارتن لوثر كينغ في محاضرته التي ألقاها لدى تسلمه جائزة نوبل للسلام،

”المجاعة لا داع لحدوثها على الإطلاق في العالم الحديث ... لا يوجد عجز في الموارد البشرية؛ ولكن العجز في الإرادة البشرية“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ميليباند.

السيد ميليباند (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر فريقكم على قيادتكم بشأن هذه المسألة. إنه لشرف حقيقي أن أتكلم اليوم نيابة عن 000 40 موظف ومتطوع في لجنة الإنقاذ الدولية يعملون في 40 بلدا في أنحاء العالم. إن مهمتنا يحددها النزاع وعواقبه، لذلك فإن هذه المناقشة تعني الكثير بالنسبة لنا ولعملائنا.

في كل يوم، يجسد موظفونا شعارا بسيطا في عملهم: التركيز على الحلول، وليس المعاناة. ولذا، فإن إحاطتي تتخذ شكل نداء إلى مجلس الأمن: سيروا على هدي زملائي وركزوا على الحلول وليس المعاناة.

قبل خمس سنوات، أقر المجلس في القرار 2417 (2018) ”الحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي“. ومع ذلك، بعد خمس سنوات، هناك المزيد من النزاعات المسلحة والمزيد من المجاعة والمزيد من سوء التغذية والمزيد والمزيد من انعدام الأمن الغذائي – وهو تعبير ملطف للإشارة إلى الجوع والمجاعة. لذا، فإن دعوتنا اليوم هي دعوة إلى العمل لمساعدة 000 375 شخص يواجهون ظروفا شبيهة بالمجاعة في نهاية العام الماضي – وهو رقم يرتفع فحسب – و 35 مليون إنسان على حافة الهاوية.

ولدينا من التحليلات ما يكفي ويزيد. وهناك إجماع على أن النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي اليوم، والذي تفاقم بسبب أزمة المناخ. وهناك توافق في الآراء أيضا على العلاقة السببية بين النزاع والجوع. فالزراعة تتعطل. والأسعار ترتفع. والمقاتلون يمنعون الإمدادات. وتُستهدف مخازن المواد الغذائية. والقدرة على المواجهة تُستنفد.

ونحن نعرف أيضا البلدان المتضررة. فجميع التقييمات من دون استثناء تضم نفس القائمة: الصومال وأفغانستان واليمن ونيجيريا

وجنوب السودان والسودان وبوركينا فاسو ومالي وهايتي. والتحليل ليس محل خلاف. لكن التحليل غالبا ما يتبعه الجمود. ولذلك، نحن بحاجة إلى قوة جديدة في النظام الدولي، ليس قوة النقاش حول الاستراتيجيات والخطط ولكن قوة اتخاذ الإجراءات. وأود اليوم أن أعرض على المجلس خمس مشاكل حالية، تقابلها خمسة حلول فورية.

فيما يتعلق بالمشكلة الأولى، فإن زملائي في مناقشة اليوم سيوجهون بحق الانتباه إلى أثر الزيادات في التمويل في العام الماضي، التي أدت إلى زيادة عدد الأطفال الذين يتلقون العلاج من سوء التغذية الحاد. لكن الإحصاءات السنوية تظهر أن 80 في المائة من أطفال العالم الذين يعانون من سوء التغذية الحاد لا يحصلون على أي علاج على الإطلاق. أكرر: 80 في المائة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد لا يتلقون أي مساعدة. والسبب في ذلك هو النُهج المختلفة إزاء سوء التغذية المعتدل والحاد الشديد. إذ إن هناك بروتوكولات مختلفة للعلاج والتشخيص ووكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة ومنتجات مختلفة ونظم قياس معقدة غير ملائمة لحالات النزاع. ومع ذلك، فإن الحل شديد الوضوح للعيان – وهو نظام مبسط، في أيدي الآباء والعاملين في مجال الصحة المجتمعية، الذين يستخدمون شريطا بسيطا لقياس محيط الذراع العلوي لتشخيص سوء التغذية الحاد وإعطاء جرعة أو جرعتين من الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال يوميا، اعتمادا على ما إذا كانت الحالة شديدة أو معتدلة. ويبين تقييمنا للأثر أن هذا النهج ليس حلما بعيد المنال. لقد اختبرنا العلاج على 27 000 طفل في مالي بمعدل نجاح نسبته 92 في المائة وتوفير في التكاليف بنسبة 30 في المائة، مما يعني أنه يمكن الوصول إلى المزيد من الأطفال بنفس المبلغ. وينبغي جعل هذا النهج هو القاعدة – الشكل الاعتيادي لتوفير هذه الخدمات – في السياقات الإنسانية، حيث يتطابق التسليم والتمويل، ويمكن القيام بذلك الآن.

المشكلة الثانية هي كثرة المبادرات العالمية بشأن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي. والحل هو إيجاد هيئة متمكنة يمكنها تحفيز العمل الجماعي ودفع التغيير. ولحسن الحظ، لدينا الآن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بمنع المجاعة، برئاسة السيدة غيلاني، والتي تجدد التركيز عليها وأُسندت إليها ولاية جديدة. ولكن بصراحة، تحتاج السيدة غيلاني إلى دعم في مجال خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمجاعة في البلدان الأكثر عرضة للخطر وإلى دعم السلطات الوطنية والمحلية في وضع تلك الخطط. إنها بحاجة إلى الدعم للتواصل مع المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية بشأن تمويل تلك الخطط وإلى الدعم في الجانب الدبلوماسي لإزالة الحواجز على أرض الواقع أمام توسيع نطاق الاستجابات، فضلا عن الدعم في ترجمة خطط التنفيذ إلى إجراءات، بدءا بالاجتماعات المرتبطة بالمناقشة العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

والمشكلة الثالثة هي أنه كما ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلما كان السياق أكثر هشاشة – بعبارة أخرى، كلما ازدادت النزاعات في ذلك السياق – قل إنفاق الأموال على التكيف مع تغير المناخ. غير أن عملاءنا يعانون قدرا غير متناسب من أوجه الضعف إزاء مخاطر المناخ. إنهم ضعفاء جدا ويفتقرون إلى الاستثمارات في مجال بناء القدرة على الصمود. ويكمن الحل في إضفاء وجه إنساني على التمويل المناخي ومعالجة الفجوة التمويلية وفجوة التنفيذ. وتنشأ الفجوة التمويلية لأن التكيف يعاني من نقص التمويل – فهو لا يمثل سوى 8 في المائة من إجمالي التمويل المتعلق بالمناخ – ولأن التكيف موجه نحو البلدان الأكثر ثراء. لذلك، نرى أنه ينبغي توجيه نسبة مئوية محددة من كل صندوق للتكيف إلى الدول الهشة وتلك التي تمر بحالات نزاع. ونرى أيضا أنه ينبغي للمانحين أن يزيدوا نسبة المنح إلى التمويل ميسَّر الشروط، لأن الدول الهشة وتلك التي تمر بحالات نزاع لا تريد أن تأخذ قروضا جديدة. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، بزيادة أموال المساعدة الإنمائية الدولية التي يقدمها البنك الدولي إلى ثلاثة أمثالها، كما أوصى فريق مجموعة العشرين قبل أسبوعين تحديدا. ومع ذلك، هناك فجوة في التنفيذ أيضا، ولن تُنفق الأموال في الدول الهشة وتلك التي تمر بحالات نزاع ما لم تُعالج تلك الفجوة. وفي حالات النزاع، يعني ذلك جعل توجيه التمويل من خلال المجتمع المدني، وليس

الحكومات وحدها، هو القاعدة – وليس الاستثناء. وهذا من شأنه أن يكفل تكييفه مع السياق المحلي حقا.

والمشكلة الرابعة هي تزايد الإفلات من العقاب في النزاع. إذ يهاجم المقاتلون المدنيين ويحرمونهم من المعونة الإنسانية ويدمرون المزارع ومستودعات الأغذية، وكلها أعمال غير قانونية وغير أخلاقية. والحل هو وجوب محاسبة الجناة. ولسنا بحاجة إلى قرارات جديدة لذلك. وبدلا من ذلك، نحن بحاجة إلى تصميم جديد لدعم العزم القائم. فعلى سبيل المثال، في المرة القادمة التي تُقدم فيها أدلة إلى المجلس على استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب، ينبغي أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراء. كما أن جميع البلدان التسعة المعرضة لخطر المجاعة هذا العام تحتل مرتبة إما عالية أو عالية جدا أو متطرفة بالنسبة لمستويات القيود المفروضة على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، وهو تعبير ملطف لمنع العاملين في مجال المعونة الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين. ونقترح إنشاء مكتب مستقل لحماية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، من شأنه أن يكفل إبلاغ المجلس عندما يمنع المقاتلون تقديم المعونة بتلك المعلومات بحيادية، مما يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة والدبلوماسية.

إذ أنتقل إلى المشكلة الخامسة، أعلم أن المنظمات غير الحكومية تبدأ عادة بطلب المزيد من المال، ولكنني سأنهي بها بدلا من أن أبدأ بها. إن برنامج الأغذية العالمي يخفض اليوم برامجه للمساعدة الغذائية المنقذة للحياة – بعضها بما يصل إلى النصف – لأنه لا يملك ما يكفي من المال للقيام بعمله. والحل لذلك ليس معقدا. إذ لم تُموَّل خطط الاستجابة الإنسانية في البلدان التسعة المعرضة لخطر المجاعة إلا بنسبة 58 في المائة في المتوسط في عام 2022. مع ذلك، إذا موّلت خطط الاستجابة الخاصة بها بنفس النسبة التي موّلت بها خطط أوكرانيا في العام الماضي، فستتوفر 5 بلايين دولار أخرى في النظام لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في تلك البلدان التسعة وحدها.

ويتعين علينا معالجة تهديد المجاعة قبل أن تقع، وليس بعد وقوعها. فبمجرد إعلان المجاعة، يكون قد فات الأوان بالنسبة للكثيرين. نعلم أن نصف الأشخاص الذين لقوا حتفهم في مجاعة عام 2011 في الصومال ماتوا قبل إعلان المجاعة. إن الوقت يكون قد تأخر جدا بالنسبة لعدد كبير جدا من البشر إذا انتظروا إعلان المجاعة. وتبدأ المرحلة 3 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – مرحلة الأزمة – عندما تكون واحدة من كل خمس أسر يائسة جدا من العثور على وجبتها التالية لدرجة أنها تفكر في تزويج أطفالها أو إرسالهم إلى العمل. لكن العمل الاستباقي يتوقف على توفر النقود، والأمر اليوم ليس كذلك. أود أن أختتم بياني باقتباس من أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل، الذي بدأ عمله التاريخي بشأن المجاعة منذ ما يقرب من 50 عاما بهذه الكلمات.

”الجوع يعني أن بعض الناس لا يملكون ما يكفي من الطعام ليأكلوا. إنه ليس عدم وجود ما يكفي من الطعام للأكل“.

بعبارة أخرى، إنه مشكلة سياسية. ولكن العالم اليوم أغنى بأربعة أضعاف، إلا أن المجاعات تزيد بدلا من أن تنقص. هذا ليس قدرا بل اختيارا. وهو اختيار لن يتغير إلا بالعمل. ونحن في المجتمع المدني لا نفتقر إلى الأفكار التي ينبغي اتخاذ إجراءات من أجلها. إن ما نحتاج إليه هو الإرادة لتمكينها من الحدوث.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ميليباند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سالم.

السيدة سالم (*تكلمت بالإنكليزية*): إن اليوم الذي قابلت فيه لأول مرة طفلا يبلغ من العمر عامين كان وزنه مثل نفس وزن ابنتي المولودة حديثا، غيرني إلى الأبد. إذ كنت وجها لوجه مع أم وطفلها الذي يتضور جوعا، وأعلم أنه ليس لدينا وقت لنضيعه. أشعر بالإلحاح وأرى الخوف في عينيها. فقد رأيت أطفالا يلفظون أنفاسهم الأخيرة. وشاهدت قلوبهم تتوقف عن النبض. عندما أدخل عيادة لسوء التغذية، فإن أول شيء أسمعه هو صمت يصم الآذان. الأطفال ليس لديهم القوة للنهوض أو البكاء. إذ تُوجه كل طاقتهم لمنع أعضائهم من التوقف عن العمل. تجلس أمهاتهم بقلق، متمنيات حدوث معجزة. نحن لدينا تلك المعجزة.

اليوم أنا أمثل القطاع الخاص بوصفي المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة Edesia. إننا نصنع طعاما ينقذ الأرواح، وهو طعام علاجي جاهز للاستخدام يسمى "بلامبي نات". وتستخدم اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات هذا الطعام في علاج سوء التغذية الحاد الوخيم. إنه زبدة فول سوداني مُقَوَّيَة جدا وثورية في السياقات الإنسانية لأنها توفر التغذية المنقذة للحياة ويسهل توزيعها في الأزمات الإنسانية المعقدة وتسمح للأمهات بمعالجة أطفالهن في المنزل ويمكنها إعادة تأهيل 92 في المائة من الأطفال خلال شهرين فقط.

إن مؤسسة Edesia جزء من رابطة للمصانع في جميع أنحاء العالم. ونحن نعمل على مدار الساعة، سبعة أيام في الأسبوع، لإنتاج ما يكفي من تلك الأغذية المعجزة، ولكن الاحتياجات تزداد كل يوم. لقد قمنا جميعا بإضافة ورديات عمل ومعدات، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. ونصنّع هنا في الولايات المتحدة ولدينا شريك في فرنسا، لكنَّ شركاءنا الثمانية الآخرين موجودون في بلدان الجنوب. وتهدد النزاعات بإغلاق أبواب تلك المشاريع التجارية ذات الأهمية البالغة التي أنشئت في بؤر سوء التغذية لتقديم تلك الأغذية المنقذة للحياة باستخدام المواد الخام المزروعة محليا. فقبل بضعة أشهر تحديدا، عندما بدأ النزاع في السودان، شعرت بحزن عميق لرؤية مصنع شريكنا في الخرطوم يتعرض للقصف. إذ دُمِّر كل شيء، بما في ذلك آلاف من عبوات بلامبي نات التي كانت تنتظر توزيعها على الأطفال في السودان. والآن، اعتبارا من الأسبوع الماضي يهدد انقلاب مصنعنا الشريك في النيجر. وفي هايتي، ما فتئت مستويات العنف تتزايد، مما يضطرنا إلى بناء جدران أمنية جديدة. وفي إثيوبيا ونيجيريا وبوركينا فاسو، يظل انعدام الاستقرار واليقين باقيا أبدا. ويشكّل ذلك النظام الإيكولوجي جزءا حاسم الأهمية من سلسلة الإمداد التي تعتمد عليها وكالات الأمم المتحدة ويعول عليها الأطفال؛ وعليه، تجب حمايته.

إن أكثر عاملين إسهاما في الجوع وسوء التغذية هما تغير المناخ والنزاع على الصعيد العالمي. ونحن هنا اليوم للعمل على حل المشكلة الأسهل. فتغير المناخ، رغم كل الجهود المبذولة للتصدي له، يتطلب عملا سيستغرق عقودا عديدة. والخبر السار هو أن ذلك لا ينطبق على النزاع. فنحن، الموجودون هنا في هذه القاعة، نتحكم في النزاعات. ومثلما يمكننا أن نقرر شن الحرب، يمكننا أن نقرر إنهاءها. ولدينا في الوقت الراهن خياران. فيمكننا أن نطعم جميع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في العالم أو أن نضع حدا للنزاعات. وهناك حاجة إلى 1,7 بليون دولار سنويا لإطعام 17 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وإلى أن ننهي تلك النزاعات، تقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ ما يلزم من إجراءات. وبوسع الـ 1,7 بليون دولار أن ينقذ حياة 17 مليون طفل. فمائة دولار فقط لكل طفل تغطي تكلفة توفير صندوق من جوز التسمين وتوزيعه وتقديم خدمات الرعاية الصحية المجتمعية.

بيد أنه في ظل تزايد النزاعات، يضطر شركاؤنا إلى اتخاذ خيارات صعبة كل يوم. فهم يعانون من نقص حاد في التمويل وليس بمقدورهم تلبية إلا 50 في المائة من الاحتياجات. إنهم يواجهون قرارا مستحيلا – فعليهم أن يقرروا أي نصف من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في العالم يمكنه أن يعيش وأي نصف سيُترك للموت. وعليهم أن يقرروا كل يوم أي البلدان ستتلقى التمويل وأي البرامج ستتوقف أو ينخفض تمويلها بمقدار النصف. قبل عام، لاحظ العالم تزايد انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، وتعهدت الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ومملكة هولندا وأيرلندا والمؤسسات الخيرية الخاصة بالتزام تاريخي قدره 500 مليون دولار لمكافحة سوء التغذية. وأثبت الزخم العالمي أنه قادر على أن يضاعف الإمدادات المتاحة من جوز التسمين في غضون أشهر. وتضاعف عدد الأطفال الذين أنقذوا، حيث تلقى 7,3 مليون طفل العلاج في عام 2022. وينبغي الاعتراف بهذا الجهد المذهل والاحتفاء به.

لقد وصف الأطباء ذلك التدخل بأنه أقرب إلى المعجزة، لكنني لا أريد لتلك المعجزة أن تستمر. ولا أريد تنمية هذا النشاط أو إضافة نوبات عمل أو بناء المزيد من المستودعات. لا ينبغي لنا أن ننتظر حتى يصبح الأطفال على بعد أيام من الموت لنعالجهم بالأغذية المنقذة للحياة. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يتمثل هدفنا الطويل الأجل في التحول نحو الوقاية. ويعتمد النماء في مرحلة الطفولة المبكرة على

المنظومات الغذائية الصحية وتنوع النظام الغذائي وتوفير المغذيات الكبيرة والمغذيات الدقيقة الأساسية التي يحتاجها الجسم والعقل. ولا تكفل التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة أن يبقى الأطفال على قيد الحياة فحسب، بل أن يزدهروا ويحققوا إمكاناتهم الكاملة. وأجلس هنا اليوم ممثلة لآلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية المجتمعية وملايين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الذين يلتمسون بشدة مساعدتنا وشراكتنا. ففي النهاية، نحن المسؤولون عن الظروف التي يعيشون في ظلها. وآمل أن ينظر التاريخ إلى الجالسين منا هنا اليوم حول هذه الطاولة بوصفهم أناسا دافعوا عن البشرية وأدركوا قوة قيادتنا الجماعية في هذه القاعة وقالوا: "كفى. أوقفا هذه النزاعات، من أجل أطفالنا". فهناك العديد من المشاكل في هذا العالم التي لا يمكننا حلها، لكن سوء التغذية ليس واحدا منها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سالم على إحاطتها. وأشكر بالطبع مقدمي إحاطاتنا الثلاثة على إسهاماتهم المؤثرة والمهمة في مناقشتنا هذا الصباح.

أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة 22 من المذكرة S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بقدر أكبر من الفعالية من الجلسات المفتوحة.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

مرة أخرى، أشكر مقدمي إحاطاتنا على إبقاء تركيزنا منصبا على ما هو على المحك حقا هنا، وهو العنصر البشري في مناقشاتنا. فمن السهل أن ننشغل بالأرقام والإحصاءات والمفاهيم الكبرى، ولكن الأمر يتعلق في النهاية بالناس والأطفال. ولذلك أشكرهم على تركيزهم ذلك وانشغالهم بإيجاد حلول عملية للمشاكل المعروضة علينا. وقد أوضح ثلاثتهم بقوة التحدي الماثل أمامنا، ولكن الأهم من ذلك أنهم قدموا لنا أفكارا جيدة جدا عن كيفية التصدي فعلا لذلك التحدي.

في أيلول/سبتمبر الماضي، أخبر الرئيس بايدن الجمعية العامة أن: "في كل بلد في العالم ... إذا لم يتمكن الآباء من إطعام أطفالهم، فلا شيء آخر يهم" (A/77/PV.6، صفحة 24). وفي بعض النواحي، الأمر بسيط وصارخ على هذا النحو. ويعيش الكثير من العائلات في حالة عوز ملح جراء أزمة الغذاء العالمية غير المسبوقة، التي أججتها، كما سمعنا، مسألة المناخ ومرض فيروس كورونا، فضلا عن النزاعات، كما ناقشنا اليوم.

إن الجوع والنزاع مرتبطان ارتباطا لا انفصام لعروته، علاوة على ندرة الموارد وزيادة التوترات التي تؤثر على المجتمعات والأمم. وتستخدم الأطراف المتحاربة الغذاء سلاحا لإخضاع السكان المحليين. والواقع أن النزاع أكبر محرك منفرد لانعدام الأمن الغذائي، فقد أدت أعمال العنف والاضطرابات إلى سقوط 117 مليون شخص في براثن الحرمان الشديد في العام الماضي. وفي السودان، أدى القتال إلى تعطيل موسم الزراعة الصيفي وارتفاع تكلفة الأغذية. وفي ميانمار، التي يعاني فيها واحد من كل خمسة أشخاص من نقص حاد في التغذية، يزيد النظام العسكري المشكلة سوءا بغية إحكام قبضته، بما في ذلك عن طريق منع وصول قوافل المساعدات. وقد حالت الظروف المتدهورة دون العودة الآمنة لما يقرب من مليون لاجئ من الروهينغيا الذين فروا من وطنهم ويعيشون الآن في بنغلاديش على حصص الإعاشة التي انخفضت إلى حوالي 27 سنتا في اليوم. وفي اليمن، أفادت بعض الأسر أنها تلجأ إلى غلي أوراق الشجر للبقاء على قيد الحياة. وتسميها أغذية المجاعة. وما لم يتحرك العالم، قد تعاني بوركينا فاسو وجنوب السودان والصومال من المجاعة في العام المقبل. مرة أخرى، أطلب منا جميعا أن نتوقف للحظة ونفكر فيما يعنيه ذلك في الواقع، وأن نتخيل، لدقيقة واحدة فقط، أن هؤلاء هم أطفالنا وأبناؤنا وبناتنا. وقد سمعنا التوصيفات المؤثرة لما يعنيه ذلك في الواقع، وآمل على أقل تقدير، أن تعطينا تلك الصورة التي رسمناها في أذهاننا وربَطِناها بتجاربنا الحياتية حافزا إضافيا للعمل.

منذ كانون الثاني/يناير 2021، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 17,5 بليون دولار للتصدي للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي. وفي عامي 2021 و 2022 (انظر S/PV.9036)، عقدنا جلسة للمجلس للتركيز على التقاطع بين الجوع والنزاع. وترأسنا الاجتماع الوزاري المعني بالأمن الغذائي في العام الماضي، حيث انضممنا إلى أكثر من

ثلاثين بلدا في إصدار خريطة طريق عالمية، والتزمنا بتوفير الغذاء للمحتاجين وزيادة القدرة على الصمود في المستقبل. حتى الآن، وقَّع أكثر من 100 بلد على ذلك التعهد وبدأت باتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذه فعليا. ومع ذلك، يجب أن نبذل المزيد من الجهود في ظل تفاقم الأزمة. فالمجلس مكلف بصون السلم والأمن الدوليين، ولا يمكننا ببساطة أن نحافظ على السلم والأمن بدون تعزيز الأمن الغذائي. وتقع على عاتق كل منا مسؤولية التصرف. وهذا الصباح، أجمع المجلس، لأول مرة منذ ثلاث سنوات، على وضع النزاع والجوع والمجاعة، وتغير المناخ في صميم جدول أعماله. ونرحب بتلك الخطوة الجديرة بالملاحظة. والآن فلنسخر ذلك الزخم لمواصلة مكافحة انعدام الأمن الغذائي والمجاعة في جميع أنحاء العالم وترجمة ما نتكلم عنه إلى عمل ملموس.

اتخذ المجلس قبل خمس سنوات (انظر S/PV.8267)، كما سمعنا، القرار 2417 (2018)، الذي شدد على أن التجويع المتعمد للمدنيين قد يشكل جريمة حرب. واليوم يمكننا أن نبني على تلك الجهود. فقد وقَّع ما يقرب من 90 بلدا، بما في ذلك الولايات المتحدة، بالفعل على بيان مشترك جديد قمنا بصياغته وتوزيعه، ملتزمين بإنهاء استخدام المجاعة والجوع والغذاء كأسلحة حرب. يجب عدم استخدام الجوع سلاحا. وأحث جميع الدول الأعضاء على التوقيع على البيان.

وكذلك يجب علينا أيضا أن نزيد المعونة زيادة كبيرة للتصدي للجوع الشديد وتجنب المجاعة. وفي العام الماضي، قدمت الحكومات والجهات المانحة الخاصة إسهامات قياسية، حيث وفرت إغاثة مباشرة وزودت المزارعين بالأسمدة واستخدمت صور الأقمار الصناعية لزيادة الغلة إلى أقصى حد. وقفزت التبرعات لبرنامج الأغذية العالمي بنسبة 48 في المائة. وقدمت الولايات المتحدة وحدها أكثر من 7.2 بلايين دولار ومولت ما يقرب من نصف ميزانية برنامج الأغذية العالمي. وساعدت تلك الجهود وغيرها العالم على تجنب المجاعة في العام الماضي بصعوبة. ولكن هذا العام، كما سمعنا، يقدر برنامج الأغذية العالمي أنه سيتعين عليه إنفاق 25 بليون دولار لإيصال الإغاثة إلى 171 مليون شخص. وحتى الآن، لم تمول البلدان سوى 4.5 بلايين دولار – بعبارة أخرى، 18 في المائة فقط مما هو مطلوب. وستقاس تكلفة ذلك النقص بتوقف النمو وبالأرواح المفقودة. وإذ نرحب بالبلدان الأصغر التي بفوق أداؤها حجمها، ينبغي أن تكون أكبر اقتصادات العالم أكبر الجهات المانحة في العالم. وبالنسبة للدول الأعضاء التي تعتبر نفسها رائدة في العالم، فهذه فرصة لإثبات ذلك. ويمكننا جميعا أن نسهم أكثر.

ولكننا نعلم بالطبع أنه على الرغم من أن ذلك ضروري، فإنه لا يكفي لتلبية الاحتياجات الفورية. فيجب علينا كذلك أن نزيد الإنتاجية الزراعية. وعلينا أن نستثمر في التكيف. وعلينا أن نبني قدرا أكبر من القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات. فالمزارعون في جميع أنحاء العالم يواجهون درجات حرارة مرتفعة وتآكل التربة واختفاء المياه الجوفية. وذلك يقلل من الغلة ويقلل القيمة الغذائية للمحاصيل. وبحلول عام 2050، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض الإنتاج بنسبة تصل إلى 30 في المائة، حتى مع زيادة الطلب العالمي على الغذاء بأكثر من 50 في المائة. إن كوكبنا يتجه في العقود القادمة نحو عدد سكان يصل إلى 10 بلايين نسمة، مع ارتفاع الطلب وفقا لذلك. ومع ذلك، فإن العرض ينخفض في الواقع، لا يزيد. وبقدر ما أن الحالة صعبة وملحة الآن، يمكننا بالتالي أن نرى أيضا ما سيأتي إذا لم نتخذ الخطوات اللازمة لمعالجتها.

فالتخفيف من آثار المناخ أمر أساسي لمبادرة الولايات المتحدة "إطعام المستقبل"، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز النظم الغذائية وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز التغذية في 40 دولة حول العالم. وقد خصصنا أكثر من بليون دولار كل عام لهذا الجهد. وفي العام الماضي، وسعنا نطاق البرنامج ليشمل ثمانية بلدان مستهدفة أخرى في أفريقيا. ولكي نبني على ذلك العمل أطلقنا في شباط/فبراير، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ما نسميه رؤيتنا للمحاصيل والتربة المتكيفة. ونقوم، من خلال البرنامج، بتحديد المحاصيل الأفريقية الأصلية الأكثر تغذية وتقييم كيفية تأثير تغير المناخ عليها على الأرجح والاستثمار في

تربية الأصناف الأكثر مقاومة للمناخ وتحسين التربة التي تنمو فيها. ويمكن أن يكون لذلك التركيز على نوعية البذور والتربة تأثير قوي على الإنتاجية الزراعية المستدامة في جميع أنحاء أفريقيا.

واليوم أعلِن كذلك عن تخصيص 362 مليون دولار أخرى للتعامل مع عوامل دفع الغذاء والأمن وتعزيز القدرة على الصمود في هايتي و 11 بلدا أفريقيا، بما في ذلك من خلال توفير الأغذية المغذية للنساء الحوامل ومساعدة المزارعين على زراعة محاصيل أكثر صلابة وتنوعا. ولكن لئن كانت الولايات المتحدة ستواصل القيام بدورها، فإن هذا قطعا تحد عالمي يتطلب موارد عالمية. وسنتطلع إلى الحكومات والشركات والمؤسسات الخيرية لمساعدتنا على مواصلة تحسين التغذية والاستثمار في أنظمة غذائية مستدامة وقادرة على الصمود.

وأخيرا، يجب علينا أن نعالج الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا والهجوم الناتج عن ذلك على نظام الغذاء العالمي. فخلال العام الماضي، أدت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تفاوضت عليها الأمم المتحدة وتركيا، إلى إيصال أكثر من 32 مليون طن من المواد الغذائية الأوكرانية إلى العالم. وكانت صادرات القمح وحدها تعادل 18 بليون رغيف خبز. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المبادرة ما كان ينبغي أبدا أن تكون ضرورية في المقام الأول. وكان ذلك فقط بسبب غزو روسيا لأوكرانيا وحصارها للموانئ الأوكرانية. غير أن المبادرة أسفرت عن نتائج ملموسة وواضحة وقوية، مع التأكد من أن تلك المنتجات الغذائية يمكن أن تستمر في الوصول إلى الأسواق العالمية ومن يحتاجون إليها.

ولنكن واضحين جدا بشأن من الذي استفاد من المبادرة. فقد ذهب أكثر من نصف المنتجات الغذائية التي صدرت من خلال هذا الجهد وثلثا القمح إلى البلدان النامية. وقد ساعدت الشحنات على خفض أسعار الغذاء العالمية للجميع بنحو الربع بعد الغزو الروسي واسع النطاق. وارتفعت أسعار الحبوب منذ 17 يوليو/تموز، عندما انسحبت روسيا من هذا الترتيب متجاهلة نداءات العالم، بأكثر من 8 في المائة في جميع أنحاء العالم. ووصفت وزارة الخارجية الكينية الخطوة الروسية بأنها "طعنة في الظهر". ويدعي الكرملين أنه مزق الصفقة لأن العقوبات الدولية كانت تقيد صادراته الزراعية. وفي الواقع، تستثني العقوبات صراحة الغذاء والأسمدة. وفي الحقيقة، في الوقت الذي تخلت فيه روسيا عن المبادرة، كانت تصدر المزيد من الحبوب بأسعار أعلى من أي وقت مضى.

فماذا كان رد روسيا على محنة العالم وغضبه؟ قصفت مخازن الحبوب الأوكرانية وزرعت ألغام في مداخل الموانئ وهددت بمهاجمة أي سفينة في البحر الأسود أيا كان عَلَمُها أو حمولتها. وتتفق تلك الإجراءات مع قرار روسيا الشهر الماضي (انظر S/PV.9371) بمنع إعادة تفويض المساعدات الإنسانية الحيوية عبر الحدود إلى سورية – البلد الذي لا يملك فيه 12 مليون شخص ما يكفي من الطعام بعد الزلزال المدمر الذي وقع في شباط/فبراير. والولايات المتحدة مستعدة لتجديد الجهود الرامية إلى تفويض شريان الحياة الحيوي هذا إذا لم تتمكن الأمم المتحدة وسورية من إيجاد طريق للمضي قدما. كما إننا نقدر كثيرا العمل الذي تقوم به تركيا وآخرون لمحاولة إعادة صفقة الحبوب. وينبغي لكل عضو في المجلس ولكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تقول لموسكو أن الكيل قد طفح. كفى استخدام البحر الأسود للابتزاز، وكفى معاملة أكثر الناس ضعفا في العالم وسيلة ضغط، وكفى من حربها غير المبررة وغير المعقولة.

إن تعزيز الأمن الغذائي ضروري لتحقيق رؤية ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال من ويلات الحرب وإعادة تأكيد كرامة وقيمة كل إنسان. ويتجسد هذا الأمل في أحد التماثيل خارج هذا المبنى، وهو تمثال يرمز لتخصيص الموارد في المساعي السلمية بدلا من مساعي الحرب. ومرامي عبارات الكتاب المقدس تلك ليست متاحة بعد، ولكن يمكننا على الأقل الالتزام بعدم تخصيص مواردنا لخدمة أغراض الحرب. ويمكننا تقديم المساعدات المنقذة للحياة لمن هم في حاجة ماسة إليها. ويمكننا ضمان إطعام الناس في جميع أنحاء العالم، الآن ولسنوات قادمة. وإذا فعلنا ذلك – إذا بنينا عالما أكثر صحة واستقرارا وسلاما للجميع – سنكون على الأقل قد بدأنا في الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الموكلة إلينا، وإلى المجلس وإلى هذه المؤسسة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة الكعبي (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الوزير بلينكن على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم وأشكر مقدمي إحاطاتنا على تقديم وجهات نظرهم القيمة لمناقشتنا.

ونؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل عمان بالنيابة عن مجلس التعاون الخليجي.

يعاني أكثر من 700 مليون شخص من الجوع في جميع أنحاء العالم، في حين تم تقييد إمكانية الوصول إلى الغذاء لثلث سكان العالم – ما يقرب من 2.5 بليون شخص – في العام الماضي. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، لا يوجد سبب واحد يبرر انعدام الأمن الغذائي العالمي. على الرغم من أن أسباب ذلك معقدة إلا أن التكلفة البشرية واضحة للعيان. هناك ما مجموعه 45 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. ويضطر ملايين الأشخاص إلى القيام برحلات هجرة غير نظامية خطيرة. وهناك تزايد في العنف الجنسي والجنساني. ونحن نعلم أن انعدام الأمن الغذائي يسهم في نشوب النزاعات وعدم الاستقرار، في حين أن العكس صحيح أيضا. ونظرا للارتباط الوثيق بينها فلا يمكننا تحمل تبعات عدم التحرك داخل المجلس وعلى الصعيد العالمي.

وأود أن أعرض اليوم ثلاث نقاط في هذا الشأن.

أولا، يمكن الوقاية من انعدام الأمن الغذائي. إن منع انعدام الأمن الغذائي والمجاعة هو خيار سياسي. ووضع حد لانعدام الأمن الغذائي هو مسعى جماعي. ولا ينبغي لأحد أن يعاني من المجاعة. وفي حالات النزاع، القانون الدولي الإنساني واضح. فيجب على أطراف النزاع المسلح أن تحرص دائما على تفادي الأعيان الضرورية لإنتاج الغذاء ومياه الشرب، ويجب ألا تستهدف أبدا الأعيان المدنية. وليس هناك واجب أخلاقي فحسب، بل واجب قانوني لدعم تلك المعايير، وندعو جميع أطراف النزاعات إلى التقيد الصارم بمسؤولياتها. ومن المهم أيضا لمن هم في وضع يسمح لهم بدعم وتيسير الجهود الإنسانية المنقذة للحياة أن يفعلوا ذلك. وقد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، بمساعدات بقيمة أكثر من 1,4 بليون دولار على مدى السنوات الخمس الماضية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن تسهم النزاعات، مثل النزاع في أوكرانيا، في انعدام الأمن الغذائي العالمي. فآثاره غير المباشرة في الأسواق العالمية تعني أن أولئك الذين يعيشون بعيدا عن أي ساحة معارك غالبا ما يكافحون لإطعام أسرهم، خاصة في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا، حيث تعتمد البلدان بشكل كبير على واردات الحبوب. وفي هذه الحالات، يجب أن ندعم الاستراتيجيات الوطنية وأن نضع نُهُجاً وشراكات مبتكرة تتناسب مع حجم التحدي.

ثانيا، يتطلب ضمان الأمن الغذائي العالمي أن تتضافر جهود الجميع. يجب أن نعمق الشراكات الدولية وأن نستفيد إلى أقصى حد من المحافل المتعددة الأطراف على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولقد شهدنا إمكانات الجهود المتعددة الأطراف للحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال إنشاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ويدل ارتفاع أسعار القمح منذ انتهاء الاتفاق على الأهمية العالمية لمثل هذه المبادرات. واسمحوا لي أن أكرر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر بحزن بالغ إزاء هذا التطور. هناك حاجة أيضا إلى روح من الطموح والتعاون العالمي لمعالجة الدافع المتنامي لانعدام الأمن الغذائي، وهو تغير المناخ. لقد كان تموز/يوليه الشهر الأكثر سخونة حسب السجلات. ومن ثم يجب أن نسعى إلى وحدة الهدف على أعلى المستويات لعكس هذا الاتجاه المقلق من خلال اتخاذ تدابير ملموسة من أجل منع ارتفاع درجات الحرارة فوق 1,5 درجة مئوية وضمان اتخاذ تدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، لا سيما في المناطق المعرضة الهشة. وتضافر جهود الجميع يعني حقا مشاركة الجميع، وكل الأصوات. ويجب للمتضررين بشكل غير متناسب من انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، وخاصة النساء والشباب، أن يكونوا في المقدمة والمركز عند تصميم الاستجابات. والاعتراف بهذا التفاوت لا يكفي. يجب أن نشجع مشاركتهم الكاملة والمتساوية والمجدية.

ثالثا وأخيرا، نحن بحاجة إلى نُهُج جديدة للتغلب على هذا التحدي. ونشيد بالجهود المتفانية التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وجماعات العمل الإنساني وبإنجازاتها الهامة في هذا المجال. ومع ذلك، لا يزال انعدام الأمن الغذائي يتزايد. وإذا اقتصرنا على نفس النُهُج فلن نعكس المسار. ولذلك قد حان الوقت لتوسيع نطاق نُهُجنا. والشراكات بين القطاعين العام والخاص حيوية في التصدي لهذا التحدي الهائل. تشارك الإمارات العربية المتحدة بنشاط في شراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل حملة "وقف البليون وجبة" السنوية التي تقيمها مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية. وفي عام 2021، أطلقت الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة مهمة الابتكار الزراعي من أجل المناخ: لتحفيز الابتكار والزراعة المراعية للمناخ. وهي تعمل الآن مع أكثر من 50 شريكا حكوميا والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وجمعت أكثر من 13 بليون دولار لتسريع التغيير التحويلي.

لا يمكن للعالم أن يصون السلم والأمن بدون أحد أكثر الاحتياجات الأساسية للبشرية. والاتجاه الذي نشهده دليل على ضرورة مضاعفة جهودنا. ويحدوني الأمل في أن نغتنم الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لاتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة على الصعيد العالمي للتغلب على هذا التحدي.

السيد يامادا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، ترحب اليابان بإصدار البيان الرئاسي (S/PRST/2023/4) وتثني على كل العمل الدؤوب الذي تقوم به، سيدي الرئيس، وعلى فريق الولايات المتحدة، فضلا عن جميع الجهود البناءة التي بذلتها كل دولة عضو زميلة. من الأهمية بمكان أن يتكلم مجلس الأمن كصوت واحد بشأن التزامه بمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع.

وتشعر اليابان بقلق بالغ لأن عددا كبيرا من الناس يواجهون المجاعة وغيرها من أشكال انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن النزاع وتغير المناخ. إن الغذاء هو حاجة إنسانية أساسية. ولذلك لا ينبغي أبدا استخدامه كسلاح في أي وقت. كل يوم نسمع أصوات المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات التي يتسبب فيها الإنسان. وتأسف اليابان بشدة لقرار روسيا بإنهاء مشاركتها من جانب واحد في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والتي أتاحت تصدير الحبوب من أوكرانيا وأسهمت في الأمن الغذائي العالمي. لقد أهدرت روسيا كميات هائلة من الحبوب من خلال مهاجمة مرافق تخزين الحبوب ومحطات التحميل في أوديسا وعلى طول نهر الدانوب. وفي الوقت نفسه، أعلنت روسيا أنها ستحل محل أوكرانيا في توريد الحبوب إلى البلدان الأفريقية. ينبغي ألا نقبل محاولة روسيا استخدام الغذاء كسلاح وتدمير الحبوب في أوكرانيا، بينما تزيد هي من صادراتها. تحث اليابان روسيا بقوة على العودة إلى الإطار الدولي المرتبط بالأمم المتحدة لاستئناف صادرات الحبوب من أوكرانيا بغية تخفيف انعدام الأمن الغذائي في العالم. كما تواصل اليابان دعم ممرات التضامن التي يقودها الاتحاد الأوروبي، والتي تعمل على ضمان قدرة أوكرانيا على تصدير الحبوب.

وينبغي للأمم المتحدة والمجلس أن يضطلعا بدورهما في معالجة قضايا الأمن الغذائي، مع ممارسة نفوذهما وإبداء تضامنهما. إن معالجة المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات لا تتطلب جهودا قصيرة الأجل فحسب، مثل المساعدات الغذائية الطارئة، بل تتطلب أيضا إجراءات متوسطة وطويلة الأجل تستند إلى مفهوم الأمن البشري، مثل تعزيز قدرة المنظومات الغذائية على الصمود. والجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات، التي تشكل أسبابا جذرية لانعدام الأمن الغذائي، مهمة أيضا. وفي هذا السياق، تعتقد اليابان أنه سيكون من المفيد الحد من الاحتياجات الإنسانية في المستقبل وذلك بمعالجتها بطريقة شاملة من خلال نهج يربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. في حالات النزاع، من الأهمية بمكان حماية الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والأطفال. وبغية ضمان توفير المساعدة المنقذة للحياة لأولئك الأشخاص الضعفاء يجب على أطراف النزاع الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

إن الأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية هما على رأس أولويات اليابان. ولدينا تاريخ طويل في تقديم مختلف أشكال المساعدة والتعاون

الدولي، بما في ذلك المعونة الإنسانية، اللازمة لأولئك الذين يعانون من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. كما أن اليابان قد تحدثت عن ضرورة وجود ممر إنساني في البحر الأسود لشحن الحبوب من أوكرانيا مباشرة بعد العدوان الروسي. وتفخر اليابان بأنها أصدرت في أيار/مايو بيان هيروشيما للعمل من أجل الأمن الغذائي العالمي القادر على الصمود، إلى جانب بلدان تمثل مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يكون البيان بمثابة مبدأ توجيهي شامل للتصدي لأزمة الأمن الغذائي الحالية ولإنشاء منظومات زراعية وغذائية مرنة في الأجلين المتوسط والطويل.

وقبل أن أختتم بياني، أودّ أن أتطرّق إلى مسألة المجاعة وانعدام الأمن الغذائي في شرق آسيا وخارجها. تذكر التقارير أن العديد من الناس في كوريا الشمالية يعانون من الجوع الشديد. ومن ناحية أخرى، تنفق كوريا الشمالية موارد طائلة على التطوير النووي والصاروخي غير القانوني، وتحوّل الموارد التي تشتد الحاجة إليها بعيداً عن شعبها مقابل ثمن باهظ. وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة، واصلت كوريا الشمالية إطلاق القذائف التسيارية مراراً وتكراراً وتهديد السلام والاستقرار في شرق آسيا حتى يومنا هذا. ومن المؤسف للغاية أن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ إجراء ملموس بشأن هذه المسألة. ويجب على المجلس أن يتغلب على صمته الذي طال أمده، وأن يتكلم بصوت واحد، وأن يتخذ خطوات ذات مغزى. ونطلب بصدق تفهّم الجميع ودعمهم.

السيدة فينو (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتقديم الشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت وبالترحيب بكم، سيدي الرئيس. ونحن ممتنون للولايات المتحدة على اتساقها وعملها المستمر في إبقاء التركيز على هذه المسألة، التي تكتسي أهمية قصوى لنا جميعاً، ولا سيما للناس في جميع أنحاء العالم الذين ما زالوا يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم. وفي هذا الصدد، نرحّب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2023/4) الذي اقترحته الولايات المتحدة واعتُمد في وقت سابق كتذكير في الوقت المناسب بواجبنا الجماعي في وضع كل شيء في مكانه الصحيح لضمان الاستجابات المناسبة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، بما في ذلك سوء التغذية والمجاعة. كما أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على إحاطاتهم الثاقبة وعلى عرض الاحتياجات الحقيقية جداً في جميع أنحاء العالم.

يشكّل انعدام الأمن الغذائي تحدياً عالمياً ملحّاً، وهنالك مجموعة من العوامل المتداخلة، مثل النزاعات وتغير المناخ والتخلف وصدمات الاقتصاد الكلي، التي تهدد الأمن الغذائي العالمي في جميع أنحاء العالم أكثر من أي وقت مضى. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون الافتقار الحاد للأمن الغذائي من 193 مليون في عام 2021 إلى 258 مليون في عام 2022. وواجه أكثر من ربع بليون شخص الجوع الحاد في 58 بلداً وإقليماً العام الماضي. وفي 19 بلداً، يعاني ما يقرب من 117 مليون شخص من مستويات عالية من الافتقار الحاد للأمن الغذائي بسبب النزاعات وانعدام الأمن. وقد ألحق ذلك أضراراً فادحة بجهود التدخل الإنساني والمساعدة الغذائية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن الجوع الحاد، الذي لا يبعد سوى خطوة واحدة عن المجاعة، يثير قلقاً متزايداً ويشكل تهديداً لا للمجتمعات والسكان المعنيين فحسب، بل للسلام والأمن في العديد من مناطق العالم. يحدث ذلك الآن في أفغانستان وهايتي ومنطقة الساحل الأفريقي وجنوب السودان والسودان واليمن، حيث يواجه السكان المجاعة والافتقار إلى التدخل الإنساني العاجل.

وهذا أيضاً ما يحدث في سورية. إن حق النقض الذي استخدمته روسيا ضد تجديد الإذن بنقل المساعدات عبر الحدود في باب الهوى (انظر S/PV.9371) قد عرض للخطر المساعدات المنقذة للحياة والأمن الغذائي لأكثر من 4 ملايين شخص في شمال غرب سورية، ما تركهم تحت رحمة نظام لا يرحم يشتهر بوحشيته. ويؤكد انسحاب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تمسكها بسياسة تحويل الغذاء إلى سلاح واستخدام المجاعة كورقة مساومة لتحقيق مكاسب سياسية. لكنّ الأمر لم يتوقف عند هذا الحد. ترتكب روسيا الجرائم، بقصفها اليومي

للموانئ البحرية مستهدفة مرافق تصدير الحبوب والبنية التحتية المدنية، وتلعب على قلق الملايين الذين ليسوا متأكدين مما إذا كانوا سيحصلون على الغذاء في الأيام والأسابيع المقبلة. إن وعود موسكو للعديد من الدول الأفريقية بكميات متواضعة من إمدادات الحبوب المجانية، والتي تعتبر سخيفة مقارنة بالاحتياجات الفعلية، هي جزء من جهودها للاستفادة من انهيار المبادرة وكسب الدعم في القارة الأفريقية. لكن يجب عليهم الحذر. فهذا النوع من الأعمال الخيرية الإنسانية يأتي بثمن مرير. ومن دون اتخاذ إجراءات عاجلة، سينزلق المزيد والمزيد من الناس في أفريقيا والشرق الأوسط وما وراءهما إلى الجوع.

إن التحدي الأكبر في كل نزاع هو حماية المدنيين. وهو في الوقت نفسه التزام جماعي رسمي. لقد كان القرار 2417 (2018) لحظة انفراجة، لأنه مثّل اعتراف مجلس الأمن لأول مرة بالصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة. إن استخدام التجويع كسلاح وتكتيك للحرب أمر خاطئ وإجرامي. وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، وينبغي ألا نتسامح أبداً مع أي منع غير قانوني لوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين أو حرمانهم من شيء أساسي لبقائهم على قيد الحياة. ويجب ألا نتسامح أبداً مع الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تستهدف البنية التحتية المدنية والخدمات المتعلقة بالأغذية. وتشيد ألبانيا بجهود وإجراءات الدول الأعضاء والأمم المتحدة وشركائها المنفذين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وضمان الأمن الغذائي والقدرة على الصمود للسكان المحتاجين. لكن الطريقة الأفضل والأكثر فعالية لمنع المجاعة هي منع النزاعات ووقف الحروب ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في مرحلة مبكرة والاستثمار في السلام والتنمية من أجل تأمين أنظمة غذائية مستدامة ومرنة وشاملة، بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وأودّ أن أختتم بياني بالقول إن لدى العالم ما يكفي من الغذاء، ولا حاجة إلى أن يجوع أحد. ولكن إذا أردنا حقاً ضمان الأمن الغذائي، فينبغي أن نعمل على منع نشوب النزاعات ووقفها من خلال اختيار السلام والتنمية، والانخراط في عمليات سلام شاملة تؤدي إلى حلول سياسية مستدامة وبناء القدرة على الصمود والعمل معاً لصالح عيش الحياة مع الحقوق والكرامة. ويمكن القيام بذلك بأن نرفض، بقوة وتصميم، الحروب والنزاعات وعواقبها المدمرة. وهذا يتطلب رؤية وقيادة وإرادة سياسية وعملاً حاسماً.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أهنئ المملكة المتحدة على رئاستها للمجلس في تموز/يوليه، وأن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم كل النجاح في عملنا هذا الشهر. يمكنكم الاعتماد على دعم سويسرا. وأود أيضاً أن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم الحسنة التوقيت وأن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. ونرحب بحضور الممثلين الرفيعي المستوى في جلسة اليوم.

تولّد الحرب الجوع ويولّد الجوع الحرب. إن أزمة الغذاء العالمية لم يسبق لها مثيل وهي تزعزع استقرار البلدان والمناطق، كما أُبرز أيضاً خلال المناقشة بشأن حماية المدنيين التي عقدت في أيار/مايو تحت الرئاسة السويسرية (انظر S/PV.9327). ولا تزال المشكلة تتفاقم في الصومال والسودان، بما في ذلك دارفور وجنوب السودان ومنطقة الساحل وأفغانستان واليمن وسورية وأماكن أخرى في العالم. لذلك نشجب قرار روسيا بوقف تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وندين الهجمات الأخيرة على الموانئ الأوكرانية، والتي تخاطر بجعل الوضع العالمي يتدهور أكثر.

لقد أقرّ المجلس، من خلال اتخاذه القرار 2417 (2018)، بالحاجة إلى وضع حد للحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. وتعهد بإيلاء الاهتمام الكامل لهذه المسألة من أجل منع المجاعة بشكل أفضل. ويصبّ دور المجلس في منع نشوب الأزمات أيضاً في صميم الخطة الجديدة للسلام. وتدعو سويسرا إلى التنفيذ الكامل لآليات الوقاية المنصوص عليها في القرار 2417 (2018) وترحّب بالاجتماع غير الرسمي الذي عقده مجلس الأمن مؤخراً بشأن الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو وهايتي.

وبغية منع نشوب الأزمات الغذائية على نحو أفضل، بما في ذلك المجاعة، يدعو بلدي إلى تعزيز المجالات الثلاثة التالية:

أولاً، إن احترام جميع الأطراف المعنية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان أمر حتمي إذا أردنا الحد من أثر النزاع المسلح على الحالة الغذائية. ويجب الحفاظ على إمكانية حصول المدنيين على السلع والخدمات الأساسية. ويجب عدم مهاجمة الضروريات لبقاء المدنيين، مثل الغذاء ومنشآت المياه وغيرها من البنى التحتية اللازمة لإنتاج الأغذية وإمداداتها، ويجب حمايتها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. وندعو الأطراف المعنية إلى ضمان إيصال المعونة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. ونأسف لأن الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا تستطيع دائماً القيام بعملياتها، كما هو الحال حالياً في ممر لاتشين في جنوب القوقاز. ونذكّر أيضاً بأهمية تنفيذ القرار 2664 (2022)، الذي ييسر العمليات الإنسانية في بعض أصعب البيئات.

ثانيا، في العديد من السياقات الهشة، في معظم الأحيان فإن النساء والفتيات يأكلن أخيرا ويأكلن كمية أقل. ويصدق ذلك أكثر في حالات النزاع، حيث تسعى النساء والفتيات أيضا إلى إيجاد حلول. وكما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، يجب ألا نقلل من حقيقة أن انعدام الأمن الغذائي يزيد من خطر التعرض للعنف الجنسي. ولهذا السبب نحتاج إلى ضمان إدماج المنظور الجنساني في التدابير الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي.

ثالثا، يجب مكافحة الإفلات من العقاب بحزم، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يتعمدون تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ففي كثير من الأحيان، يُحرم السكان المدنيون عمدا من سبل عيشهم، مما يسبب معاناة هائلة ويزيد من زعزعة استقرار مناطق النزاع. وفي عام 2019، وبفضل مبادرة سويسرية، تم تعديل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بحيث يمكن أيضا المقاضاة عن هذه الجريمة في حالات النزاع الداخلي. وندعو جميع الدول الأطراف إلى التصديق على ذلك التعديل.

وكما يذكرنا المهندس الزراعي الأمريكي والحائز على جائزة نوبل للسلام نورمان بورلوغ "لا يمكنك بناء السلام على معدة خاوية". وهذا يزيد من أهمية معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. والنزاع المسلح والعنف هما المحركان الرئيسيان، ويتفاقمان جراء الضغط المتزايد للأزمات الاقتصادية وتغير المناخ. ويجب أن تكون الحلول السياسية للنزاعات جزءا من نهجنا العالمي للقضاء على الجوع، وضمان الحصول على الغذاء الكافي والمناسب للجميع، وتعزيز نظم غذائية مرنة وشاملة ومستدامة.

السيد فرانسا دانيشي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم القوية. وبوصفنا جهات تنسيق لهذه المسألة في المجلس، إلى جانب سويسرا، نشكر الولايات المتحدة على إتاحة هذه الفرصة للمضي قدما في كفاحنا ضد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الناجمين عن النزاعات. كذلك نهنئ الولايات المتحدة على المبادرة ونهنئ المجلس على اعتماد البيان الرئاسي بشأن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات (S/PRST/2023/4).

وفقا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023، من المتوقع أن يظل ما يقرب من 600 مليون شخص يواجهون الجوع بحلول عام 2030. ففي عام 2022 وحده، كان 2.4 مليار شخص يفتقرون إلى الغذاء الكافي والمغذي والآمن والمناسب. وقد أدى مزيج الآثار الناجمة عن الجائحة والصدمات المناخية وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والنزاعات إلى وضع الأمن الغذائي والتغذية العالميين في حالة يرثى لها، حيث أصبح النزاع المسلح محركا بارزا للجوع.

ترى البرازيل أن أفضل طريقة للوقاية من الجوع وسوء التغذية على المدى الطويل هي ضمان أن يكون لدى البلدان القدرة على بناء نظم وأسواق زراعية وغذائية قادرة على الصمود. ويجب أن نأخذ في الحسبان الأسباب الهيكلية للجوع، بما في ذلك أوجه عدم المساواة بين

البلدان وداخلها، والحواجز التي تعترض تجارة الأغذية، والجزاءات الانفرادية، والسياسات الضعيفة للحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر أو عدم وجودها.

ولضمان الاستقرار والاستمرارية في إنتاج الأغذية، يجب إيلاء الاهتمام الدولي لدعم الممارسات الزراعية المستدامة، وتطوير البنية التحتية المقاومة للكوارث، وتعزيز النظم الزراعية والغذائية المتنوعة. لا بد من ضمان الأداء السليم للنظم الزراعية والغذائية والأسواق للحفاظ على الأمن الغذائي في حالات النزاع، على النحو المعترف به في القرار 2417 (2018).

يشكل تسهيل نقل التكنولوجيا الفعالة والمنتجة والوصول إليها أمرا أساسيا لضمان بناء منظومات غذائية متنوعة وقادرة على الصمود ومستدامة. وتماشيا مع مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع، يجب أن يدعم المجتمع الدولي بناء القدرات المكرسة في البلدان النامية بغية تمكيننا من الاستعداد بشكل أفضل للصدمات المتعلقة بتوافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه.

ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي إعطاء الأولوية لبرامج التحويلات النقدية للحفاظ على العرض والطلب على المستوى المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة استكشاف أدوات مثل "نافذة الصدمات الغذائية" التابعة لصندوق النقد الدولي أو المرفق العالمي لتمويل الواردات الغذائية، الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لسد احتياجات التمويل، مع تحاشي تشوهات السوق واختلالاتها.

ومن الضروري أيضا إصلاح قواعد التجارة الزراعية المتعددة الأطراف لمنع انعدام الأمن الغذائي العالمي. فالعديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات تقيد تنميتها الزراعية بسبب التجارة والإعانات المشوهة للأسعار التي تؤثر سلبا على قدراتها الإنتاجية.

ثمة عنصر هام في هذه المناقشة المفتوحة يشير إلى التعاون بين مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لحفز الجهود العالمية، وضمان إيصال المساعدة الإنسانية، والتقليل إلى أدنى حد من آثار انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. ويجب على الدول الأعضاء أن تدمج في عملها إدماجا كاملا الأدوات الموجودة بالفعل في منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الجوع الناجم عن النزاعات.

تقوم هيئات مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بالإبلاغ بدأب عن مخاطر انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان التي تعاني من حالات النزاع من خلال تقارير مختلفة، بما في ذلك المذكرات البيضاء التي صدر بها تكليف بموجب القرار 2417 (2018)، والتي يجب على المجلس أن يكرس اهتمامه الكامل لها. ويجب أن تشمل الاستجابة الفعالة للمجاعة الناجمة عن النزاع استخدام هذه المعلومات بشكل مناسب واتخاذ إجراءات حاسمة في الوقت المناسب استجابة لها.

إن القانون الدولي الإنساني يحظر حظرا صارما تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، ويمنح حماية خاصة للأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، بما في ذلك المحاصيل الغذائية والماشية وغيرها من الموارد الأساسية اللازمة لإنتاج الأغذية.

ومع ذلك، حتى عندما تمتثل أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني، يمكن أن تتعطل النظم الغذائية بسبب الآثار الثانوية للنزاع. كما أن الإعفاءات لأغراض إنسانية، الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، يتعين إدراجها بصورة منهجية في نظم الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب. وبخلاف ذلك، يتعين على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التغلب على العقبات القانونية والمالية واللوجستية المعقدة لضمان حصول المحتاجين على المساعدة المناسبة.

تؤدي الاحتياجات الإنسانية دورا مركزيا، ويمكن دعمها بشكل أفضل إذا اقترنت بتدابير موجهة نحو التنمية، مثل الدعم الزراعي والتقني والدعم في مجال الإعالة. والتعاون الدولي السخي والمستدام والموجه نحو تحقيق النتائج، بأشكاله العديدة، ضروري لتحقيق ذلك الهدف. وما فتئت البرازيل تعمل بنشاط في تعزيز هذا التعاون مع البلدان النامية الزميلة، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ونتعهد ببذل المزيد من الجهود.

إن كل حالة من حالات النزاع تمثل تحديات مختلفة للنظم الزراعية والغذائية والسكان المتضررين. فعلى سبيل المثال، وكما ذكرت مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة، لا تزال النساء في كثير من الحالات أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، حيث ما زلن يواجهن مخاطر وعقبات وعيوب إضافية بسبب نوع جنسهن.

ويجب أن تشمل استجابتنا لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية والسماح بإيصال المعونة الإنسانية بدون عوائق وبطريقة محايدة. ويجب أن يستخدم المجلس قدراته السياسية للضغط من أجل إيجاد حلول للنزاعات يمكن أن تخفف من وطأة التحديات المتعلقة بإمكانية الحصول على الأغذية.

سنظل منخرطين بصورة كاملة على جميع هذه الجبهات وسنبقى ندافع بقوة عن حق كل شخص في الحصول على القدر الكافي والمغذي والملائم من الغذاء. وأؤكد من جديد أن القضاء على الجوع في جميع الحالات وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من بين الأولويات العليا للحكومة البرازيلية.

إن السبيل الوحيد المضمون لإنهاء الجوع الناجم عن النزاع يتمثل في تحقيق السلام.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على رئاستها للمجلس وعلى مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة، التي تبرز الصلة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح.

أشكر السيدة رينا غيلاني، منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها، على ما قدمته من إسهام قيم. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطتين المؤثرتين اللتين قدمتهما السيدة نافين سالم والسيد ديفيد ميليباند.

تجري مناقشتنا بعد أسبوع من مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي رفع مستوى الوعي العالمي بالنطاق المقلق للمجاعة العالمية وشدد على الحاجة الملحة إلى معالجتها. والأهم من ذلك، أن اجتماعنا يأتي في وقت يطرح فيه الأمن الدولي أسئلة أكثر مما يقدم إجابات.

ومن خلال اعتماد اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، كرست دول العالم بوضوح وبإجماع في عقدها الاجتماعي أن شريعة الحرب لها قواعد وأن العداء بالتأكيد ليس فراغًا قانونيًا يُصرح فيه بارتكاب جميع الأعمال الوحشية والفظائع.

يربطنا إطار الحرب هذا بإنسانيتنا حتى في أكثر الأوقات اضطرابا. فلا يمكن ولا يجب أن يغيب عن بالنا في أي مرحلة أن المجاعة مخزية وإهانة بالغة لكرامة الإنسان. إنها تصبح حتى أكثر قسوة حينما يُخطط لها أو يُدفع باستمرارها، نظرا لتوافر الموارد، كما أشارت السيدة غيلاني.

وللأسف، في العديد من ساحات القتال وبؤر التوتر في جميع أنحاء العالم، تُستخدم المجاعة كأسلوب من أساليب الحرب. وبحسابات عبثية، غالبا ما تُعاق إمكانية الحصول على الغذاء. والنقص الناجم عن ذلك كثيرا ما يولد المجاعة والأمراض الكامنة في سوء التغذية ويسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي لشرائح كاملة من البشر. والمدنيون، خاصة النساء والأطفال، هم الأكثر تعرضا لعواقبه.

وعندما لا تُستغل المجاعة كسلاح في الحرب، كثيرا ما تصبح سببا للنزاع وعدم الاستقرار في الدول الهشة. وبوصفنا أفارقة، فإننا نعي ما نتكلم عنه. ففي القارة الأفريقية يعيش أكثر من 80 في المائة من الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي في مناطق متأثرة بالنزاعات. وتقرير الأمم المتحدة الصادر مؤخرا عن الأمن الغذائي والتغذية في العالم يبرز بوضوح أثر المجاعة على النزاعات المسلحة، مثلما يبرز التهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، تؤدي النزاعات المسلحة إلى الأزمات الإنسانية والفقر والمجاعة وتفاقمها. وتتفاعل تلك العوامل ويعزز بعضها بعضا، مما يسفر عن حلقة مفرغة من المعاناة التي لا يمكن تحمل وطأتها.

والقرار 2417 (2018)، الذي اتخذه المجلس في 24 أيار/مايو 2018، يقر بالصلة الوثيقة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. إن

استمرار الجوع لا يشكل تحديا لإنسانيتنا فحسب، بل ينتقص أيضا من جهود المجتمع الدولي لإنهاء النزاع المسلح حتى تصير محض خيال.

وفي أجزاء كثيرة من العالم، خاصة في منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، تتعمد الجماعات المسلحة والإرهابية تدمير مخازن الأغذية، وحرق الحقول، ومنع المزارعين من زراعة أراضيهم، وتدمير البنية التحتية لإنتاج الأغذية ونظم نقل وتوزيع الأغذية. وفي تلك المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار المزمن، الأطفال الذين يصبحون كهياكل عظمية يموتون من الجوع ويقعون تحت رحمة الطيور الجارحة. وهذا وضع غير مُحتمل أخلاقياً.

ويجب علينا التصدي له بوصفنا مجلس الأمن الذي عهدت إليه شعوب العالم بمصير أمنها وكرامتها. ويجب أن يتجاوز تصدينا هذا البيانات السطحية ولا بد أن يرقى إلى مستوى التحدي. ويجب علينا أن نحشد جهود عالمية للتصدي لآثار النزاع المسلح على الأمن الغذائي العالمي، وأن نحول في نهاية المطاف دون ظهور بؤر جديدة للمجاعة.

أولا، يجب أن نتعهد بالتزام أكبر بتمويل التكيف مع تغير المناخ وأن نستثمر أكثر في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي الطويل الأجل. ويشمل ذلك دعم صغار المزارعين، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتعزيز الممارسات الزراعية الملائمة للبيئة. ويجب علينا جميعا أن نرحب بدعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى العمل لتسريع تحويل النظم الغذائية وأن ندعم دعوته هذه.

ثانيا، يجب علينا تعزيز آليات الاستجابة لحالات الطوارئ من أجل التصدي للأزمات الغذائية الحادة من خلال توطيد نظم الإنذار المبكر، وتوفير المعونة الغذائية الطارئة، وتنسيق الجهود فيما بين الوكالات الإنسانية والدول الأعضاء.

يجب علينا حماية المخزونات الغذائية لحالات الطوارئ، لا سيما من خلال تعزيز الآليات القائمة للمنع والحل والتوطيد في مرحلة ما بعد النزاع، وإدماجها بشكل كامل في إدارة الأزمات الغذائية، وبما يتماشى مع أحكام القرار 2217 (2015) بشأن الجوع والأمن، والقرار 2573 (2021) بشأن حماية البنية التحتية المدنية الأساسية في أوقات النزاع، والقرار 2417 (2018) الذي يدعو أطراف النزاع إلى عدم إعاقة الأداء السليم لنظم وأسواق الأغذية في حالات النزاع، من ناحية، ويقدم من ناحية أخرى المساعدة الفنية للبلدان الهشة في مجالات تخزين الاحتياطيات والتكنولوجيات الملائمة على حد سواء.

من الواضح أن انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين ويفاقم الأزمات الإنسانية. إن انعدام الأمن الغذائي هو انعكاس لأزمة التضامن التي تشكل تحديا لنا كممثلين لشعوب العالم وكبشر. فيجب علينا التصدي له بشكل أكثر فعالية وبطريقة متضافرة دون مزيد من التأخير.

لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن الضروري أيضا تعزيز الحوار والوساطة والدبلوماسية لتسوية المنازعات والتوترات التي تفضي إلى النزاع المسلح. إن منع نشوب النزاعات عامل رئيسي في ضمان الأمن الغذائي ووقف مهانة المجاعة.

السيد أغييمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن التقدير لقيادة الولايات المتحدة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي العالمي، والتي انعكست ثلاث مرات في رئاساتها المتعاقبة في أعمال المجلس. وأؤكد لكم، السيدة الرئيسة، دعم غانا وتعاونها خلال رئاستكم لهذا الشهر، وأهنئ السفيرة باربرا وودوارد ووفد المملكة المتحدة على قيادتهم الفعالة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه.

كما نشكر السيدة رينا غيلاني، والسيد ديفيد ميليباند، والسيدة نافين سالم على إحاطاتهم التي أبرزت حجم المجاعة على الصعيد العالمي وشدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، بما في ذلك بالنسبة للبلدان الهشة والسكان الضعفاء في أفريقيا.

إن الواقع الصارخ لانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم ينذر بالخطر، إذ تشير التقارير إلى أن 828 مليون شخص يعانون من الجوع وأن حوالي 50 مليون شخص هم على شفا المجاعة. وتعكس هذه الأرقام حياة أناس حقيقيين وتروي قصة مروعة عن فشلنا الجماعي في تلبية هذا الاحتياج الأبسط من بين الاحتياجات الإنسانية.

وبعد مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار 2417 (2018)، يظل النزاع السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد. لكن انعدام الأمن الغذائي ليس نتيجة للنزاع العنيف فحسب. فبالإضافة إلى عوامل أخرى، من الممكن أن يكون عاملا يسهم في نشوب النزاع العنيف واستمراره.

وفي عدة أماكن بجميع أنحاء العالم، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود إلى اضطرابات وعدم استقرار على نطاق واسع، وفي القارة الأفريقية، حيث تترسخ أوجه الهشاشة، كثيرا ما ارتبطت الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية بالاستياء السياسي والاحتجاجات والتوترات التي أثرت على الاستقرار السياسي.

واليوم، نتيجة لتأثير الحرب على أوكرانيا، نرى التداعيات المدمرة لانعدام الأمن الغذائي في كل بلد وعلى الجميع. ونحن ملزمون في تجربتنا بالصمود أمام الصعوبات الجسيمة التي خلقها العدوان على أوكرانيا في ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية.

لذلك، وبينما نرحب بالإعلان الصادر مؤخرا عن الاتحاد الروسي في مؤتمر القمة الروسي – الأفريقي الثاني بتوفير شحنات الحبوب لستة بلدان أفريقية مجانا، إلا أننا نشعر بالقلق وخيبة أمل شديدة لعدم تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ويمثل تجديد المبادرة، مقترنا بحل التحديات المتعلقة بتصدير الأمونيا والمنتجات الزراعية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية، طريقة أكثر دواما لمنع ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على أساس المضاربة وتعزيز الأمن الغذائي العالمي مع التخفيف أيضا من آثارها غير المباشرة. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى العمل بشكل بناء لكفالة تجديد المبادرة.

وبينما نفكر في تنفيذ القرار 2417 (2018) والإسهام الهام الذي قدمه على مدى السنوات الخمس الماضية، تعتقد غانا أنه يجب علينا أن نواصل التركيز على المهمة الهامة المتمثلة في كسر الصلة المدمرة بين النزاع المسلح والجوع من خلال كفالة أن تعزز الآثار الإيجابية المرتبطة للنظم الغذائية السلام وتوفير الغذاء المأمون والمغذي للمدنيين. وفي ذلك الصدد، نواصل حث المجتمع الدولي على تنفيذ سلسلة من التدابير الطارئة والسعي في الوقت نفسه إلى القيام باستثمارات طويلة الأجل ترمي إلى كسر حلقة الجوع والنزاع المفرغة.

وفيما يتعلق بالتدابير الفورية، تحث غانا على مواصلة العمل العاجل للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي الحاد والاحتياجات التغذوية لملايين الأشخاص الضعفاء في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا، وهي المنطقة الأكثر تضررا على الإطلاق. وندعو المجتمع الدولي والوكالات المانحة إلى إعطاء الأولوية لخطط الاستجابة الإنسانية التي تعاني من نقص التمويل للبلدان الأفريقية، وتنفيذ تلك الخطط لبلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من خلال المساعدة في تحقيق هدف توفير الـ 3,5 بلايين دولار اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة. كما نحث على تعزيز الأصول القائمة مسبقا في مراكز العمل الإنساني العالمية والإقليمية من أجل كفالة تلبية مخزوناتها الغذائية لاحتياجات الناس بسرعة وفعالية. ونشجع على بذل كل جهد ممكن لعكس اتجاه التدهور السريع والمأساوي في الأمن الغذائي الذي لوحظ في البيئات المتأثرة بالنزاعات، ونحث المجتمع الدولي على الاتحاد في مطالبة أطراف النزاعات بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشدد على الحاجة إلى الاستثمار الطويل الأجل، لا سيما في البلدان التي يرتبط فيها انعدام الأمن الغذائي والنزاع ارتباطا وثيقا. وفيما يتعلق بذلك، أود أن أدلي بثلاث نقاط إضافية موجزة.

أولا، يجب أن تستمر إجراءاتنا في التأكيد على حفظ السلم ومنع نشوب النزاعات والنشر السريع للوسائل السلمية لحل النزاعات قبل أن تؤدي إلى العنف بين الدول أو داخل الدولة.

ثانيا، يجب أن نركز على بناء القدرة على الصمود في الاقتصادات والمنظومات الغذائية. وإلى جانب الاعتراف بآثار تغير المناخ على انعدام الأمن الغذائي والنزاعات، ينبغي أن نعمل معا لدعم جهود تدابير التكيف في البلدان النامية والمبادرات الزراعية مثل الموقف الأفريقي الموحد للمنظومات الغذائية المستدامة ومواصلة تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار

نتائجه، ومرافق الأمن الغذائي الإقليمية مثل احتياطي الأمن الغذائي الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتنفيذ الفعال لمرفق بنك التنمية الأفريقي، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود في القارة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى سد الفجوة بين الاحتياجات والإمدادات، خاصة بالنسبة للمناطق التي قد تعاني من الجفاف والتي ربما يؤدي فيها تأثير الحالات الناجمة عن تغير المناخ إلى تفاقم النزاعات. وفي ذلك الصدد، نحث على دعم التنفيذ السريع للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للمساعدة على تجنب حدوث خلل في سلاسل الإمداد الغذائي في القارة الأفريقية في المستقبل.

في الختام، ترحب غانا بإصدار البيان الرئاسي اليوم (S/PRST/2023/4) وتود أن تشدد على الحاجة إلى العمل على وجه السرعة وعلى نطاق واسع وبشكل متضافر من أجل تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية لملايين الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم الذين ساءت أوضاعهم بسبب النزاع. ويجب علينا أيضا أن نكون مصممين على تقديم المساعدة الإنسانية الفورية وبناء قدرة الفئات الأكثر ضعفا على الصمود وتعزيز المنظومات الغذائية المستدامة والمرنة والشاملة للجميع، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، وأتمنى لكم ولفريقكم كل النجاح خلال رئاستكم لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على ترؤسها المجلس لشهر تموز/يوليه. وأشكر مقدمي الإحاطات اليوم على شهاداتهم القوية وتحليلاتهم ودعواتهم المباشرة إلى العمل. وترحب مالطة بإصدار البيان الرئاسي (S/PRST/2023/4) لجلسة اليوم.

يشهد العالم اليوم ارتفاعا حادا ومثيراً للقلق في انعدام الأمن الغذائي. فهو لا يهدد حياة الملايين فحسب، بل يهدد النسيج المجتمعي في عدد لا يحصى من البلدان في جميع أنحاء العالم، مما يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وسيتطلب وقف الأزمة استجابة تتناسب مع الكارثة نفسها، حيث يحتاج أكثر من 258 مليون شخص على مستوى العالم إلى مساعدات عاجلة ومستدامة. فمن أفغانستان إلى هايتي والسودان، وصل السكان بالفعل إلى مستويات الأزمات حيث تتوقع المنظمات الرئيسية المعنية بالمجاعة والأغذية والزراعة والمنظمات الإنسانية أن العالم من المرجح أن يصل إلى مستويات ذروة الجوع في كانون الأول/ديسمبر المقبل. وكما نعلم، فإن هذه الأزمة ليست محايدة جنسانيا. فانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين مترابطان لأن النساء والفتيات غالبا ما يكن لديهن فرص أقل للحصول على الأراضي وسيطرة أقل عليها، وفرص أقل للحصول على دعم السوق الزراعية لأصحاب الملكيات الصغيرة وعلى المساعدة الإنسانية.

لقد عطل النزاع في السودان بشدة إنتاج المحاصيل في جميع أنحاء البلد، حيث تشير التقديرات إلى أن 40 في المائة من السكان – 19 مليونا – يواجهون بالفعل مستويات مثيرة للقلق من الجوع. وبما أن النزاع قد عطل الزراعة، فإنه عطل أيضا البذر والحصاد. ومع محدودية إمكانية الحصول على البذور والأسمدة، فإن غلة الموسم المقبل موضع شك كبير. وما لم يُعالج ذلك على وجه الاستعجال، فإنه سيضاعف الجوع ويؤدي حتما إلى حدوث مجاعة سببها الإنسان في الأشهر المقبلة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية على السودان والمنطقة، حيث تشكل الزراعة مصدرا رئيسيا للدخل وسبل العيش لغالبية السكان.

وكما أن النزاع هو محرك للجوع، يمكن للعنف أن يؤدي إلى إنهاء العمليات الإنسانية في المناطق شديدة الخطورة. وغالبا ما يقيد وصول المنظمات الطبية والإنسانية، مما يؤدي بها إلى العمل في أماكن يمكنها العمل فيها بدلا من العمل في أماكن تشتد الحاجة إليها فيها. ونرى أمثلة على ذلك اليوم في هايتي واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو. وفي النزاعات الأهلية، يمكن منع إيصال المساعدات الإنسانية من خلال اتخاذ تدابير تعسفية وبيروقراطية وينبغي لمجلس الأمن ألا يقبل أبدا هذه المحاولات الرامية إلى استخدام

القانون الدولي كأداة أو إلى حماية هذه الأعمال من الخضوع للتدقيق بموجبه. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة تقديم تفاصيل هذه العوائق التي تمنع وصول المنظمات الإنسانية في تقاريرها إلى المجلس وفي المذكرات البيضاء التي أذن بها القرار 2417 (2018). وعند التنسيق مع الدول المضيفة بشأن إعداد هذه الوثائق، يجب على الأمم المتحدة أن تؤكد دائما استقلالها التشغيلي. وبهذه الطريقة وحدها، يمكننا أن نعمل بشكل جماعي في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، يجب على المجلس أن يأخذ على محمل الجد التزامه بكفالة مساءلة الذين يأمرون بتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية لإنتاج الأغذية أو يشاركون في ذلك التدمير أو يمنعون البنية التحتية من أداء عملها. إن الإفلات من العقاب لا يؤدي إلا إلى مزيد من الانتهاكات. وهذه الانتهاكات، سواء ارتكبها من يحمل رتبة جنرال أو قائد محلي، يجب أن تُقابل بعواقب. وفي ذلك الصدد، ندعو الأمم المتحدة أيضا إلى العمل بشكل أوثق مع الأطراف المتحاربة، ولا سيما الدول، لكفالة حيادية وحماية هذه البنية التحتية في أوقات النزاع المسلح.

تأسف مالطة لإنهاء الاتحاد الروسي مشاركته في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي كفلت المرور الآمن لأكثر من 32 مليون طن متري من السلع الغذائية من الموانئ الأوكرانية، مما أدى إلى تخفيف حدة الجوع في بعض أكثر أركان العالم تضررا. ونحث الاتحاد الروسي على التعاون مجددا في المساعي الحميدة للأمين العام وإعادة النظر في الآثار المأساوية التي ستترتب على ما قام به.

في الختام، أن تقاعسنا، بدون تدخل زراعي عاجل ومنسق وإنساني وطارئ، يمكن أن يحكم على الملايين بالمجاعة. لقد تعلمنا من تجارب الماضي المؤلمة أن الجهود الرامية إلى تفادي المجاعة تكون فعالة عندما يعمل المجتمع الدولي معا بطريقة موجهة نحو تحقيق الأهداف. إن توفير المزيد من الموارد اللازمة التي تتعلق بالقدرة على تحمل تغير المناخ، والابتكار الزراعي، وبرامج العمل الاستباقية، والتدخلات الزراعية المبكرة في غاية الأهمية الآن لدرء أسوأ ما في أزمة الجوع العالمية المقبلة. والتخفيف من وطأة الجوع الحاد الخطوة الأولى على طريق بناء السلام.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، تهنئ موزامبيق سعادتكم وحكومة الولايات المتحدة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. نتعهد بالتعاون الكامل معكم ومع فريق الولايات المتحدة في مجلس الأمن. نشيد إشادة كبيرة بالولايات المتحدة لإدراجها موضوع المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات في جدول أعمال المجلس لثلاث سنوات متتالية. في ذلك الصدد، نرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمد للتو صباح اليوم (S/PRST/2023/4). نود أن نشيد بسعادة السفيرة باربرا وودوارد وأعضاء فريق المملكة المتحدة بأسره على رئاستهم الممتازة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. ونشكر مقدمي الإحاطات الموقرين على أفكارهم الثاقبة بشأن هذا الموضوع المهم.

”القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة“ أحد الأهداف المعلنة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق ذلك الهدف النبيل تتمثل في تزايد حدوث النزاعات المسلحة والإرهاب والعوامل الأخرى ذات الصلة في العالم. إنها تؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة حيث يدور القتال وخارجها. فالنزاعات تعطل النظم الغذائية وتدمرها، وتقلل من أعداد السكان المزارعين، وتدمر البنية التحتية، وتحد من القدرة على الصمود، وتزيد من نقاط الضعف. ووفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، أدت النزاعات المسلحة وغيرها من التهديدات الأمنية إلى افتقار 139 مليون شخص إلى الأمن الغذائي الحاد في عام 2021، مما يمثل زيادة بنحو 40 مليون شخص عن العام السابق. وفي عام 2022، زادت الحالة ترديا، حيث تم الشعور بآثار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. يشير تقرير عام 2023 إلى أن النزاعات دفعت أكثر من 117 مليون شخص إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد في النصف الأول من العام وحده، بالإضافة إلى عوامل سلبية أخرى، مثل الصدمات الاقتصادية والظروف الجوية القاسية.

إننا ننتمي إلى أفريقيا، وهي منطقة التزم فيها رؤساء دولنا وحكوماتنا بسياسة جماعية لإسكات البنادق وتعزيز التنمية من أجل تحقيق السلام والرخاء لدولنا. لذلك، ندرك هذه الصلة الشريرة بين انعدام الأمن والنزاعات المسلحة. العديد من البلدان في أفريقيا وآسيا محور اهتمام تقارير المجاعة. وتلك هي البلدان التي يمكن أن يكون فيها شبح انعدام الأمن الغذائي مأساويا، إذا لم يتم القيام بعمل إنساني عاجل ومتسق.

نعتقد أن التعاون والتفاهم بين الدول أو الأطراف المتحاربة لتقديم المعونة الإنسانية وحماية الكرامة الإنسانية يسهمان إسهاما كبيرا في التقليل إلى أدنى حد من معاناة السكان الذين يعيشون مأساة الحرب على أساس يومي. تتضامن موزامبيق مع جميع السكان الذين يضطرون، في أعقاب شتى النزاعات، بما فيها النزاعات التي يحركها الإرهاب عبر الوطني، إلى مغادرة مناطق إنتاجهم، مما يزيد من الضغط من أجل الحصول على المعونة الإنسانية. ونؤيد تهيئة الظروف لإمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بدون عوائق، في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني.

تتطلب مواجهة الحالة القاتمة السائدة، في جملة أمور، معرفة متعمقة بالتهديدات والتحديات الناشئة التي نواجهها. كما تتطلب القدرة على الوصول إلى الشرائح المتضررة من السكان، وتزويدهم بالدعم الفردي وفي الوقت المناسب استجابة لاحتياجاتهم وتعزيز آليات التكيف الإيجابية لديهم. وأفضل طريقة للقيام بهذا العمل من خلال الشراكة والتعاون اللذين يعززان هياكل الدعم القائمة ويستفيدان من المزايا النسبية للعديد من المنظمات والكيانات الموجودة في أي أزمة إنسانية، مع مراعاة الحقائق المحلية والوطنية والإقليمية. وتحقيقا لتلك الغاية، تشجع موزامبيق اعتماد نهج إنساني متكامل وشامل يقوم على التنسيق بين القطاعات على جميع المستويات بين الشركاء المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين. وينبغي إشراك القطاعين العام والخاص لضمان الأمن الغذائي والتغذوي المستدام للسكان المحتاجين، بغية إنشاء منظومات غذائية مستدامة.

استنادا إلى تجربتنا الخاصة في موزامبيق، نرى أن الأمن الغذائي على الصعيد الوطني أو الدولي يأتي مع السلام وتطبيع حياة الناس. إنه يأتي مع الإرادة والقوة للتفاوض وتسوية النزاعات سلميا أينما نشأت. وفي غضون ذلك، وللتخفيف من حدة الحالات الإنسانية الوخيمة، يجب على الدول والجهات المانحة والمنظمات القيام بعمل محدد، فرادى أو جماعات. وتشمل تلك الأعمال، أولا، تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان المعنية بتيسير الوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج، بما في ذلك التمويل الكافي لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك للحيلولة دون نشوب النزاعات. ثانيا، يجب رفع جميع القيود والحواجز التي تعترض سلسلة توزيع الأسمدة والمدخلات وإلغاء التدابير الحمائية.

ثالثا، ينبغي تشجيع الامتثال الصارم للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وتذكير جميع أطراف النزاعات بضرورة احترام وحماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين.

رابعا، من الضروري إدراج الفئات الأكثر عرضة لخطر النزاعات في سلاسل القيمة المنظومات الغذائية وتقديم المساعدة التقنية لها. تشمل هذه الفئات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتدعو موزامبيق مجلس الأمن إلى بذل كل ما في وسعه لوقف الأعمال العدائية في جميع النزاعات التي تواصل حصد أرواح البشر في جميع أنحاء العالم. ومن واجبنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن نخلص المدنيين الأبرياء من ويلات الحرب ومن حالات الجوع والمجاعة المستمرة. ونحث الدول الأعضاء على توجيه جميع الوسائل والموارد الممكنة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار. ونرى أن تلك هي أسس متينة لتعزيز الأمن الغذائي وإرسائه على الصعيد العالمي.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة غيلاني والسيد ميليباند والسيدة سالم على إحاطاتهم.

إن مسألة الغذاء، التي تؤثر على سبل عيش الناس وأمنهم، تتسم بالتعقيد والحساسية. ولاعتمادها الكبير على سلاسل التوريد والإنتاج فإنها أحد أقدم التحديات العالمية المتكررة. يولي مجلس الأمن أهمية

كبيرة لهذه المسألة وقد اتخذ إجراءات إيجابية بشأنها من زوايا مختلفة، بما في ذلك من خلال اتخاذه القرار 2417 (2018)، الذي يحدد متطلبات واضحة لحماية المدنيين والحفاظ على المنشآت الزراعية وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لتعزيز التنفيذ الفعال لمتطلبات المجلس ذات الصلة والتقيد بالتسوية السياسية للنزاعات وكسر الحلقة المفرغة للنزاع والمجاعة.

إن الحالة الراهنة للأمن الغذائي العالمي تزداد سوءا. فالبيانات الواردة في تقارير الأمم المتحدة والحالات التي أوضحها مقدمو الإحاطات اليوم تثير الفزع والقلق. وتؤيد الصين استخدام وكالات الأمم المتحدة خبراتها المهنية وأدوارها التنسيقية لحشد المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، بغية زيادة المساعدات الإنسانية وسد فجوة التمويل في الاستجابة الإنسانية العالمية سعيا للتخفيف من الاحتياجات الملحة للناس في البلدان المعنية. ولدى معالجة هذه المسائل الملحة، وبغية إيجاد حل شامل لأزمة الغذاء، من الضروري أن نركز على الأسباب الجذرية وأن نجري استعراضات منهجية. ويشكّل سكان البلدان النامية، دون استثناء، الضحايا الرئيسيين لأزمة الغذاء. وانعدام الأمن الغذائي هو أساسا نتيجة لعدم كفاية وتوازن التنمية على النطاق العالمي وهو دليل ملموس على الفجوة الإنمائية بين الشمال والجنوب. وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظم غير العادلة وغير المنطقية التي طال أمدها لإنتاج الأغذية والتجارة والحوكمة الدولية.

يجب أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة التي سيتيحها مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل ليعالج كل من الأعراض والأسباب الجذرية ويحسن القواعد والأنظمة ويتخذ تدابير شاملة لتحقيق الهدف 2 – القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030 – في الموعد المحدد. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن نرسخ بقوة مفهوم الأمن المشترك، لأن أسباب أزمة الغذاء معقدة ومتشابكة مع غيرها من المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية. وسيصعب تحقيق الأمن الغذائي المستدام إذا لم تُبذل الجهود لكفالة الأمن المشترك للمجتمع الدولي. وينبغي أن نتقيد بمفاهيم مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة للأمن وأن نظل ملتزمين بالتسوية السلمية للمنازعات وندعو إلى الحوار ونتصدى لتحديات من قبيل انعدام الأمن الغذائي بروح من الوحدة وعقلية تنشد النفع للجميع. وعلينا أن نعارض بشدة الجزاءات والإجراءات الانفرادية التي تضر بالأمن الغذائي الدولي والتعاون العالمي، من قبيل فصل وكسر سلاسل الإمداد وتعطيل نظام السوق وقمع المؤسسات من بلدان أخرى. تحث الصين البلدان المعنية على الكف فورا عن هذه الممارسات التي تفتقر إلى أساس قانوني وتتعارض مع روح الإنصاف والعدالة.

لقد كان لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بشأن صادرات روسيا من الحبوب والأسمدة أثر إيجابي في الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي، ولا تزال الفرصة قائمة لاستئناف الاتفاق الشامل. وتأمل الصين أن تكثف الأطراف المعنية حوارها ومشاوراتها وأن تلتقي في منتصف الطريق فيما تسعى جاهدة لإيجاد حل متوازن للشواغل المشروعة لجميع الأطراف واستئناف تصدير الأغذية والأسمدة من روسيا وأوكرانيا في أقرب وقت ممكن. وتدعم الصين ما يبذله الأمين العام والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من جهود متواصلة لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا، يجب أن نعجل بسد الفجوة الإنمائية بين الشمال والجنوب. وتشكّل التنمية المستدامة الضمان الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي المشترك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج مسألة انعدام الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة وأن يستفيد من الفرص التي ستُتاح في عام 2023 لتقييم الحالة، مثل مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يصغي إلى أصوات البلدان النامية ويسعى إلى تعزيز الحوار والتنسيق بين الشمال والجنوب وأن يحشد المزيد من الموارد الإنمائية لبناء قدر أكبر من أوجه التآزر الإنمائي. وعلينا أن نبذل جهودا حثيثة لمساعدة البلدان النامية المحتاجة في حل المشاكل

المتعلقة بالزراعة والمناطق الريفية والفلاحة بغية تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية وزيادة إنتاج الأغذية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضع حدا للإعانات الزراعية غير المعقولة وأن تعتمد سياسات نقدية مسؤولة للحد من آثار التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وتقلبات أسعار الصرف، ضمن عوامل أخرى، على الأمن الغذائي في البلدان النامية، فضلا عن العمل بجدية للوفاء بالتزاماتها الرسمية بتقديم المساعدات الإنمائية. وينبغي لها أيضا أن تمتنع عن عمليات الحجر التكنولوجية وما يسمى بممارسات الفناء الصغير والسياج العالي. وعلينا في المقابل أن نسرع وتيرة نقل التكنولوجيا وتطبيق المعارف وتشاطرها في مجالات مثل علم الأحياء والعالم الرقمين والفضاء الخارجي بغية تهيئة ظروف أفضل للبلدان النامية لتعزيز بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا، من الضروري أن نرتقي بالنظام العالمي لإدارة الأغذية والزراعة. وما فتئ سوق الحبوب الدولية يواجه مشاكل من قبيل احتكار كبار تجار الحبوب لسلطة التسعير والاختلالات الهيكلية في سلاسل الإنتاج والتوريد وأمولة السلع الزراعية. وقد نفذت بعض البلدان بشكل عشوائي تدابير قسرية انفرادية، مما وضع عقبات خطيرة أمام التنمية الزراعية والاقتصادية في البلدان المستهدفة. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي على هذه الأنواع من المشاكل المستمرة، والتي تقوض الأمن الغذائي العالمي، كما ينبغي أن يعمل جاهدا على حلها. ومن الأهمية بمكان لنا خلال العمليات التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل أن ننظر بشكل شامل في كيفية تحسين الإدارة العالمية للأغذية والزراعة على الصعيد المؤسسي وصعيد وضع القواعد، وأن نركز على زيادة تمثيل البلدان النامية ومنحها سلطة صنع القرار. وينبغي بذل الجهود لإزالة القيود والجزاءات الانفرادية المفروضة على إنتاج الأغذية وصادراتها ومكافحة المضاربة في رأس المال والتلاعب بالأسعار، وذلك من أجل إرساء نظام لسلسلة التوريد يتسم بالسلامة والاستقرار والكفاءة والانفتاح وشمول الجميع والمنفعة المتبادلة، فضلا عن وضع نظام دولي لتجارة الأغذية يتسم بقدر أكبر من الإنصاف والمعقولية.

إن الأفعال أبلغ من الأقوال. وقد أسهمت الصين في الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي باتخاذ تدابير استباقية. فاقترحت الصين مبادرات إنمائية عالمية ومبادرة دولية للتعاون في مجال الأمن الغذائي تدعو إلى تعاون غذائي عملي معزز. وما فتئنا نقدم المساعدة إلى البلدان النامية في شكل تمويل وتكنولوجيا وإمكانية وصول إلى الأسواق لتحسين قدراتها على إنتاج الأغذية وتخزينها والحد من الخسائر. وقد تعاونت الصين في مجال الزراعة مع أكثر من 140 بلدا ومنطقة وقدمت أكثر من 000 1 نوع من التكنولوجيا الزراعية للبلدان النامية ودربت أكثر من 000 14 مهنيا في مجال تكنولوجيا الأرز الهجين لأكثر من 80 بلدا ناميا. وقدمنا أيضا معونة غذائية طارئة للبلدان المحتاجة. ونقف على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى لزيادة الإسهام في الأمن الغذائي العالمي من خلال تعزيز التبادلات والتعاون.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أهنئكم، السيدة الرئيسة، وأشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام، الذي يتوسع في موضوع الجلسة التي عقدتها رئاسة المملكة المتحدة في 17 تموز/يوليه (انظر S/PV.9380)، والتي شاركت فيها وزيرة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد كان عام 2022 عاما قاتما بالنسبة للأمن الغذائي. وفي أعقاب انسحاب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، يمكننا أن نتوقع أن تتحقق أسوأ مخاوفنا في الأشهر المقبلة. فتلك الأزمة الحادة تؤثر على العالم بأسره. لكنها تضر بصفة خاصة بأكثر البلدان ضعفا وأفقرها.

وأود أن أبدأ بتسليط الضوء على النقطة التالية. تستمر الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا في مفاقمة الحالة المقلقة للغاية أصلا الناجمة عن انتشار النزاعات المسلحة وآثار تغير المناخ وتآكل التنوع البيولوجي وجائحة مرض فيروس كورونا. وروسيا مسؤولة بشكل مباشر عن تفاقم هذه الأزمة متعددة العوامل. فبتجاهل جهود الأمين العام وتركيا، أنهت روسيا من جانب واحد وبوحشية مبادرة البحر

الأسود لنقل الحبوب، التي مكنت من نقل الحبوب إلى 45 بلدا وإلى الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك من خلال المعونة الإنسانية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، لتحقيق استقرار الأسعار العالمية وتجنب النقص. وبمنع الأسواق العالمية من الوصول إلى الحبوب الأوكرانية ومنع الشحن في البحر الأسود، تشكل روسيا تهديدا مباشرا للأمن الغذائي العالمي والإمدادات الغذائية للبلدان الأكثر تضررا. وتسعى، بتلك الطريقة، إلى تدمير قدرات الإنتاج والتصدير الأوكرانية، بما في ذلك عن طريق قصف الهياكل الأساسية للموانئ ومستودعات الحبوب، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وهدفها هو خنق النظام الزراعي الأوكراني، ليس فقط من أجل تقليل إيرادات أوكرانيا، بل كذلك لضمان مكانتها كجهة فاعلة مهيمنة في الأسواق ولخدمة مصالحها الاقتصادية الخاصة ومصالح قطاعها الزراعي. فالزيادة في أسعار الحبوب التي تنوي روسيا التسبب فيها ستكون لمصلحتها الخاصة وعلى حساب جميع البلدان الأخرى. وفي أعقاب عمل الابتزاز الذي لا يغتفر ضد تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، في دليل آخر على سخريتها، تستغل روسيا أزمة الغذاء العالمية. فجب على روسيا أن تتوقف فورا عن استخدام الجوع كسلاح حرب.

وتقع مسؤولية الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على عاتق الجميع. وفرنسا ملتزمة التزاما كاملا بذلك الكفاح وبادرت على الفور إلى الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية بإطلاق عدة مبادرات، بما في ذلك مهمة القدرة على الصمود في مجال الأغذية والزراعة وعملية إنقاذ الحصاد. وبناء على ذلك، خصصنا هذا العام أكثر من 900 مليون يورو للمساعدات الغذائية الطارئة والقدرة على الصمود الزراعي وتطوير النظم الزراعية في البلدان الأكثر ضعفا، بما في ذلك 160 مليون يورو لبرنامج الأغذية العالمي، وهو ضعف المبلغ لعام 2021. وفي الوقت نفسه، أذكر بأن روسيا خفضت مساهمتها في برنامج الأغذية العالمي إلى النصف في عام 2022، وأنها تحرم برنامج الأغذية العالمي من القمح الأوكراني.

إننا ندعم، جنبا إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين، ممرات التضامن التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، والتي مكنت من نقل 41 مليون طن من الحبوب من أوكرانيا منذ آذار/مارس 2022. وهي تمثل حاليا السبيل الوحيد لمرور للحبوب الأوكرانية، ونعتزم تعزيزها. وستواصل فرنسا أخذ زمام المبادرة في الأشهر المقبلة وستستضيف الاجتماع العالمي الأول للتحالف المعني بالوجبات المدرسية في باريس في تشرين الأول/أكتوبر. ويهدف التحالف إلى ضمان قدرة كل طفل على الحصول على وجبة صحية ومغذية واحدة على الأقل يوميا، وهي شبكة أمان اجتماعي وحافز للالتحاق بالمدارس. وستستضيف فرنسا أيضا مؤتمر القمة المقبل للتغذية من أجل النمو.

وفي الوقت الذي يصل فيه انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة، فإن احترام القانون الدولي الإنساني أمر حتمي إذا أريد إيصال المساعدات إلى السكان المحتاجين. وتذكر فرنسا بأن تجويع المدنيين عمدا جريمة حرب. ويجب ألا تمر تلك الجريمة من دون عقاب. فيجب السماح بإيصال المعونة الإنسانية بأمان وسرعة ومن دون عوائق لجميع المحتاجين. وكما ذكرنا جميع مقدمي الإحاطات، فإن الحصول على المعونة أمر أساسي وحيوي لجميع البلدان الأكثر عرضة لخطر المجاعة.

وتود فرنسا أيضا أن تدعو اليوم إلى رفع العقبات التي تعترض تدفق المعونة الإنسانية والغذائية إلى سكان ناغورني – كاراباخ، عبر ممر لاتشين، فضلا عن العقبات التي تعترض حرية التنقل، وفقا لأمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 22 شباط/فبراير.

وفي الوقت الذي يتقلص فيه المجال الإنساني، تكرر فرنسا دعمها الكامل لجميع العاملين في المجال الإنساني في الاضطلاع بمهامهم الصعبة. وتؤيد فرنسا البيان الرئاسي للولايات المتحدة (S/PRST/2023/4) وتعرب عن امتنانها له.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة.

تؤيد إكوادور البيان الذي سيدلي به وفد أيرلندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، التي نشارك في رئاستها.

ماذا كانت كلفة اتخاذ مجلس الأمن القرار 2417 (2018) بشأن الجوع والنزاع؟ إنها اليوم أداة قيمة للإنذار المبكر والاستجابة. وفي الأسبوع الماضي، أجرينا حوارا تفاعليا غير رسمي لمناقشة مذكرة التحذير المتعلقة بمخاطر الأمن الغذائي في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. ونأمل أن تكون جلسة اليوم بمثابة منصة لحشد الجهود والموارد من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمانحين للتصدي للأزمات في تلك البلدان. لكن ما الذي يمكننا أن نفعل غير ذلك كمجلس أمن؟ إننا لا ندعي أن هناك حلا عاما ينطبق على جميع الدول، غير أن السلام والاستقرار شرطان أساسيان.

وفي حالة هايتي نكون قد أمنا على التوصيات الرئيسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باتخاذ القرار 2692 (2023) المؤرخ 14 تموز/يوليه. فقد حث المجلس جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف القادرة على التأثير على الجماعات المسلحة، على اتخاذ تدابير لوضع حد لفرض الحصار على الطرق – وهو ما يلزم لتزويد الأسواق المحلية – ولإلحاق الضرر بمصادر الأغذية والمحاصيل والماشية والإمدادات الطبية. وقد روعيت كذلك الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ومن دون عوائق. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2023/4) – الذي كذلك يتضمن تلك التوصيات – اليوم. وبطبيعة الحال، نأمل أن يتوفر دعم كاف لتنفيذها على الأرض. وسيدعم نشر قوة متخصصة لدعم الشرطة الهايتية الجهود في هايتي. إن الأمن ضروري، لكنه لن يكون كافيا. ولذلك، يجب علينا، أن ننهض، في نفس الوقت، بتنفيذ الاستراتيجيات الأخرى التي تتطلب تعاون المانحين من أجل هايتي في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

وإذا ما أخذنا في الحسبان أنه منذ عام 2022 ما برح أكثر من 250 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد في ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يصبح من الحتمي أن نركز على الأمن الغذائي، وخاصة عندما تنطوي معظم هذه الحالات على سيناريوهات للأزمات والعنف المسلح. ونؤكد من جديد أن جميع الأطراف ملزمة ببذل كل جهد ممكن لضمان عمل المنظومات الغذائية والأسواق بفعالية وحماية مرافق إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها وإمدادات المياه. ويجب على المجلس أن يكفل الامتثال للقرار 2573 (2021)، بشأن حماية السلع الأساسية، الذي شاركت إكوادور في تقديمه في عام 2021. لذلك نشدد على أهمية حظر مهاجمة المعدات والمحاصيل الزراعية أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الجدوى. وندين استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب وأي حصار أو عدوان موجه ضد من يقدمون المساعدة الإنسانية.

إذا علمنا أن ما يقرب من 000 25 شخص يموتون كل يوم من الجوع، فكم عدد الذين ماتوا من الجوع الحاد في السنوات الخمس الماضية؟ وكم عدد الذين ماتوا بسبب نقص الغذاء منذ مناقشات المجلس في آذار/مارس 2021 (انظر S/2021/250) أو أيار/مايو 2022 (انظر S/PV.9036)؟ وكم عدد الذين لقوا حتفهم منذ المناقشة بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.9327) قبل ثلاثة أشهر فقط، ومنذ بداية جلسة اليوم؟ ومع ذلك، يجب أن يكون بوسعنا أيضا أن نسأل أنفسنا عن عدد الأرواح التي أنقذتها الأمم المتحدة والمجلس، وماذا نفعل لدرء خطر المجاعة في عدد أكبر من البلدان. وفي نيسان/أبريل من العام الماضي، استضافت إكوادور المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بسبب الشواغل المتعلقة بتزايد الجوع وانعدام الأمن الغذائي في منطقتنا والعالم.

ونؤكد مجددا الحاجة إلى استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ووضع مبادرات أخرى لمنع تدهور انعدام الأمن الغذائي العالمي. ويجب عدم تقييد التجارة في الأسمدة والبذور والمدخلات الزراعية.

ويجب أن نشجع جميع هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تكثيف جهودها حتى نتمكن من طي صفحة

عصر بلغ فيه الإنفاق العسكري تريليوني دولار وتهدر فيه البشرية ثلث الأغذية التي تنتجها بينما يأكل الأطفال الأوساخ والطين.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بكم، سيدتي الرئيسة، وبفريقكم في رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على إعادة مسألة انعدام الأمن الغذائي إلى المجلس، عملا بالقرار 2417 (2018). وأود أيضا أن أشكر رينا غيلاني وديفيد ميليباند ونافين سالم على تقديم خبراتهم، والأهم من ذلك، مقترحاتهم إلى المجلس لكي يتصرف.

كما سمعنا جميعا، ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد من 193 مليون شخص في عام 2021 إلى أكثر من ربع بليون شخص اليوم، مع كون النزاع المحرك الرئيسي. وفي الأسبوع الماضي، اجتمع المجلس لمناقشة تحذير الأمم المتحدة بشأن التدهور السريع للأمن الغذائي في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. وكانت الرسالة واضحة، أي يجب أن نتصرف الآن لمنع المزيد من التدهور. وبتلك الروح، أود أن أنضم إلى الآخرين في التركيز على الإجراءات واقتراح ثلاثة منها. وهي تتداخل مع تلك التي اقترحها آخرون خلال مناقشتنا، ولا سيما مع تلك التي اقترحتها منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها.

أولا، ينبغي للمجلس أن يقوم بعمل متضافر لمعالجة دوافع النزاع والاستثمار في السلام الشامل والمستدام. وندعو خطة الأمين العام الجديدة للسلام إلى تجديد التعاون المتعدد الأطراف، وإلى وضع المرأة، التي تتضرر بشكل خاص بانعدام الأمن الغذائي، في صميم مبادرات السلام. وفي أفغانستان، فإن بعض الأمهات، إذا لم يستطعن تحمل مشاهدة أطفالهن يموتون، يواجهن خيارا مروعا، وهو بيع أطفالهن أو التضور جوعا. وتجبر النساء الكونغوليات في مخيمات النازحين على العمل في مجال الجنس لمجرد شراء الطعام.

ثانيا، ندعو أطراف النزاعات إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني والسماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول السريع وبدون عوائق إلى المحتاجين. وفي السودان والصومال، يحيط القتال بالمجتمعات التي تتضور جوعا ولا يستطيع العاملون في المجال الإنساني الوصول إليهم لجلب الغذاء إليهم. إن القانون الدولي الإنساني أعظم دفاع لنا ضد الجوع في النزاعات المسلحة، وينبغي محاسبة من ينتهكونه.

أخيرا، نحن بحاجة إلى حماية المنظومات الغذائية العالمية. وقد أوصلت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إلى الأسواق العالمية ما يقرب من 33 مليون طن من الحبوب. وأدى قرار روسيا بإنهاء المبادرة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما أضر بأكثر الناس جوعا في العالم. إن عرض روسيا بإعطاء 000 50 طن من الحبوب لكل دولة من الدول الست لن يؤدي إلى انخفاض أسعار الحبوب أو مساعدة أولئك الذين يواجهون المجاعة في بلدان أخرى. والواقع أن هذه البادرة حاشى أن تكفي لحل المشكلة العالمية التي تسببت بها روسيا. فلنكن واضحين. لا تستهدف الجزاءات التي فرضتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأغذية والأسمدة. إنها تستهدف آلة الحرب الروسية. وكما قال رئيس جنوب أفريقيا رامافوسا، ينبغي أن يكون البحر الأسود مفتوحا. وندعو روسيا إلى الانضمام من جديد إلى المبادرة فورا. ونحن نعرف ما يتعين علينا القيام به لوقف ارتفاع مستويات الجوع. فلنحول ذلك الآن إلى عمل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكر منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها رينا غيلاني على إحاطتها. استمعنا أيضا إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين اقترحتهم الولايات المتحدة لتقديم إحاطات.

مما لا شك فيه أن موضوع جلسة اليوم – مكافحة الجوع – بالغ الأهمية. لقد أعطت روسيا، مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من قبلها، الأولوية لهذه المسألة، ومن الناحية التاريخية ليس فقط فيما يتعلق بنزاعات محددة ولكن في السياق الأوسع للنضال من أجل حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية. والجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي في ذلك المجال تُذكر مع الامتنان في العديد من مناطق العالم. ويسرنا أن زملائنا الغربيين بدأوا أيضا في التفكير في هذه المسألة، ولكن للأسف، كما يتضح من البيانات التي استمعنا

إليها، فإن اهتمامهم انتهازي بحت. ولم يكن تهديد الجوع في العالم مصدر قلق لهم إلا مؤخرا وفقط بقدر ما يعتقدون أنه يمكن استغلاله لتشويه سمعة روسيا.

وعلاوة على ذلك، من الواضح لنا أن العديد من الأزمات الغذائية، ولا سيما أكثرها حدة، ناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن أعمال الولايات المتحدة وحلفائها أو نتيجة لسياساتهم الطويلة الأمد. وعلى سبيل المثال فإن أفغانستان، التي ذكرها زميلنا ممثل المملكة المتحدة، ما برحت تكافح للخروج من هاوية الجوع والفقر منذ أكثر من 20 عاماً حتى الآن بسبب إجراء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة تجارب لإضفاء الطابع الديمقراطي على الطريقة الغربية في هذا البلد المغرق في التقاليد. وعلى الرغم من أن زملاءنا، الأعضاء الغربيين في مجلس الأمن، لم تكن لديهم الشجاعة لتسمية الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية وغيرها من الأزمات بأسمائها في بلدان مثل العراق وليبيا وسورية، فإننا جميعاً ندرك إدراكاً تاماً أنها ناجمة عن تدخلات غير قانونية من جانب الدول الغربية. وفي حالة سورية، التي كانت ذات يوم سلة خبز للعديد من جيرانها، لا تزال الولايات المتحدة تحتل مساحات شاسعة من هذا البلد وتسرق النفط والحبوب والموارد الطبيعية الأخرى.

ومهما يكن من أمر، فإني أقترح البدء بمعالجة الأسباب الجذرية للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتي يلتزم زملاؤنا الغربيون الصمت تجاهها. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، لا يوجد فعلياً نقص حاد في الغذاء في العالم. أي أن المشكلة ليست نقص الغذاء. فهناك ما يكفي من الغذاء المنتج في العالم. والمشكلة هي في التوزيع غير المتكافئ له، حيث يعمل الغرب على تكديس المخزونات الفائضة وتعاني البلدان النامية من النقص. السبب الثاني هو ما يسميه الاقتصاديون بيئة أسعار الأغذية. ولوصف الأمر ببساطة، فمن المربح لأكبر منتجي منتوجات التصنيع الزراعي الحفاظ على ارتفاع الأسعار. وأشير هنا إلى ما يسمى بـ "الأربعة الكبار" – الشركات الأمريكية آرتشر دانيلز ميدلاند وبانج وكارغيل، وشركة لويس دريفوس الهولندية – التي يعود إليها 75 إلى 90 في المائة من التجارة العالمية في المنتوجات الصناعية الزراعية. في السنة المالية 2022، زادت مؤسسة كارغيل وحدها مبيعاتها بنسبة 23 في المائة لتصل إلى 165 بليون دولار، مسجلة صافي دخل قياسي بلغ 5 بلايين دولار.

وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا لماذا يضرب خطر المجاعة البلدان النامية ذات النمو السكاني المتزايد أكثر من غيرها، في حين يجني مجمع التصنيع الزراعي الغربي أرباحاً فائقة؟ ولماذا لا تتمكن اقتصاداتها من التعامل معه؟ الجواب بسيط للغاية – في الماضي، قام المستعمرون الغربيون بتفصيل اقتصاداتها عمداً لاعتصار أقصى قدر من الأرباح لدولهم الاستعمارية وليس حتى تتمكن تلك الدول من إطعام سكانها. وتم فرض التخصص الزراعي الأحادي عليها، مما أدى الآن إلى صادرات تتكون غالباً من نوع أو نوعين من السلع. هذا الهيكل الاقتصادي يجعلها حساسة للغاية لتقلبات الأسعار في أسواق الغذاء العالمية، والتي يرجع عدم استقرارها الحالي إلى حقيقة أن الدول الغربية هرعت خلال جائحة مرض فيروس كورونا لإنقاذ اقتصاداتها، غير مبالية مطلقاً بكيفية تأثير إجراءاتها المتهورة في القطاعات المالية والاقتصادية والطاقة وغيرها على الجهات الفاعلة الأكثر ضعفاً في الاقتصاد العالمي.

وقبل عام، واستجابة لنداءات الأمم المتحدة، وضعنا شكوكنا جانباً واتفقنا على صفقة حبوب. ولكن هنا أيضاً، تمكنت الدول الغربية من تحويل كل شيء لصالحها. وسرعان ما تحول أحد جزأي الاتفاق، مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، من مبادرة إنسانية إلى مبادرة تجارية. ونتيجة لذلك، فإن 3 في المائة فقط من الحبوب المصدرة تذهب إلى البلدان المحتاجة، في حين أن حصة الأسد ينتهي بها المطاف في البلدان الغربية. فهل هذا ما اتفقنا عليه؟

وكانت ازدواجية شركائنا الغربيين السابقين أكثر وضوحاً في إحجامهم المتعجرف عن الوفاء بالجزء الثاني من صفقة الحبوب – مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة بشأن توريد الأغذية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية. وهذا على الرغم من حقيقة أن حصة روسيا من سوق القمح العالمي تبلغ 20 في المائة، في حين أن حصة أوكرانيا أقل من 5 في المائة. وهذا يعني أن روسيا تسهم إسهاماً كبيراً

في الأمن الغذائي العالمي وهي مورّد دولي قوي ومسؤول للمنتجات الزراعية – ناهيكم عن الدور الاستثنائي للأسمدة الروسية في الأمن الغذائي العالمي.

ويبدو أن الدول الغربية، بالنظر إلى هذه الحقائق الواضحة، تحتاج إلى التركيز على ضمان وصول الحبوب والأسمدة الروسية إلى البلدان المحتاجة دون عوائق. ومع ذلك، فهذا ليس جزءاً من خطط زملائنا الغربيين، كما أكدتم بشكل لا لبس فيه، سيدتي الرئيسة، أول أمس. إذن كيف يمكننا التحدث عن أي نوع من الرغبة من جانب بلدكم في معالجة قضايا الأمن الغذائي الدولي؟ كل ما يدفعكم هو الرغبة في معاقبة روسيا وأحلامكم الواهمة في إلحاق هزيمة استراتيجية بها. أنتم لا تهتمون على الإطلاق بمصالح بلدان الجنوب العالمي، لكننا نهتم بذلك. لذا أكرر مرة أخرى أنه إذا أزيلت جميع المشاكل التي طرحناها علناً، بما في ذلك في هذه القاعة، فيما يتعلق بتنفيذ المذكرة الموقعة بين روسيا والأمم المتحدة، فسنكون مستعدين للمشاركة مرة أخرى في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

لقد أمطرتنا الوفود الغربية اليوم حرفياً بأرقام تفصّل المعونة الإنسانية التي تقدمها إلى البلدان النامية. وليس لنا أن نحكم على مسألة ما إذا كان ذلك كافياً للتعويض عن الضرر الذي سببته قرون من السياسات الاستعمارية القاسية المتمثلة في نهب الموارد الطبيعية واستغلال السكان، بل الحكم في ذلك عائد للدول التي عانت منه.

وهل تساعد الدول الغربية كثيراً أم قليلاً؟ ليس من الأدب حساب أموال الآخرين، لكن من الصعب عدم ملاحظة أن مقدار المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لدول الجنوب العالمي لا يمكن مقارنته بما أنفقه الغرب على الأسلحة في أقل من عامين لحربه بالوكالة مع روسيا حتى آخر أوكراني. ووفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً، فإن هذا المبلغ يصل إلى 80 بليون يورو، في حين أن إجمالي الأموال المخصصة لأوكرانيا يبلغ 165 بليون يورو. وهذا على الرغم من حقيقة أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية طلب 55,2 بليون دولار من المانحين لجميع عملياته الإنسانية لعام 2023، ولم يتم تمويل سوى 24,8 في المائة من هذا المبلغ حتى الآن. تخيلوا كم من الخير يمكن القيام به في العالم لو أنفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأموال على المساعدات الإنمائية بنفس السهولة التي يرعون بها الحروب في جميع أنحاء العالم؟

والآن، أود أن ألفت الانتباه إلى أمر آخر – إن مساعدة المانحين من الدول الغربية، على الرغم من كل شعاراتها الخيّرة، ليست إيثارية وتأتي دائماً بشروط سياسية مسبقة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الوضع مع الآلية الإنسانية العابرة للحدود في سورية، حيث تقوم الدول الغربية أساساً بابتزاز الشعب السوري علناً، سعياً إلى تغيير السلطة. ومن الأمثلة الأخرى التهديدات التي نسمعها الآن من السيد جوسيب بوريل فونتيليس ومن قيادة المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة بوقف مساعدة النيجر. هل توقف الناس فجأة عن الجوع هناك بعد الانقلاب؟ وبعبارة أخرى، من الواضح أن الغرب يستخدم كل هذه المساعدات الإنسانية كأداة لا غير للسيطرة على الدول التي تضطر إلى اللجوء إليها. ولا تؤخذ احتياجات السكان في الاعتبار.

وأقول لزملائي من البلدان النامية – انتبهوا، إن عادات وأساليب المستعمرين السابقين لم تتغير، بل تغيّر الغلاف وحسب. ومقابل كل دولار يزعم أنه ينفق على المساعدات، سيطالبون بدفع ثمن من السيادة والاستقلال السياسي. وقد اختبرت دول أفريقية عديدة ذلك بالفعل بشكل مباشر ولا تريد أن تتحمل نهجاً كهذا. هذا يحرم عيون السيد بوريل فونتيليس من النوم في فردوسه المنشود، حيث قرر فجأة اليوم أن روسيا تجعل مشتريها معتمدين عليها بطريقة أو بأخرى من خلال بيع الحبوب بأسعار منخفضة. لن أعلق على المنطق المنحرف لرئيس دبلوماسية الاتحاد الأوروبي. وسأقول ببساطة إن الحقائق ليست في صالحه.

لم تنظر روسيا قط إلى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية كحيز لاستخراج الأرباح. وعلى الرغم من كل العقبات التي تضعها الولايات المتحدة وحلفاؤها، فقد ساعدنا ولا نزال نساعد وسنواصل مساعدة المحتاجين في جميع أنحاء العالم مجاناً. وقد بنينا المصانع والمدارس والمستشفيات والجامعات وسنواصل بناءها حتى يتمكنوا من استخدام

مواردهم الطبيعية لإنتاج سلع ذات قيمة مضافة بدلاً من تصدير المواد الخام، وحتى يتمكن شبابهم من البقاء في ديارهم بدلاً من مغادرة بلدانهم بشكل جماعي.

ونحن نتفهّم أهمية الإمداد المستمر بالأغذية للبلدان الأفريقية. فهذا أمر مهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وللحفاظ على الاستقرار السياسي. ولهذا السبب نولي اهتماماً خاصاً لشحنات القمح والشعير والذرة والحبوب الأخرى إلى أصدقائنا الأفارقة، بما في ذلك من خلال برنامج الأغذية العالمي.

في العام الماضي، نمت تجارة المنتجات الزراعية بين روسيا والدول الأفريقية بنسبة 10 في المائة وبلغت 6,7 بليون دولار، في حين أنها زادت بالفعل في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من هذا العام بنسبة قياسية بلغت 60 في المائة. وصدّرت روسيا 11,5 مليون طن من الحبوب إلى إفريقيا في عام 2022، وفي الأشهر الستة الأولى من هذا العام وحده صدّرنا بالفعل ما يقرب من 10 ملايين طن. وأود أن أشدد على أن كل هذا قد حدث على الرغم من الجزاءات الانفرادية غير القانونية المفروضة على صادراتنا والتي تعوق على نحو جسيم إمدادات الأغذية الروسية وتعقّد النقل واللوجستيات والتأمين والمدفوعات المصرفية.

علاوة على ذلك، وكما أعلن في مؤتمر القمة الروسي – الأفريقي الأخير، سنتمكن من تزويد إريتريا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وزمبابوي والصومال ومالي بما يتراوح بين 000 25 و 000 50 طن من الحبوب مجانا في الأشهر المقبلة، وسنكفل تسليم تلك المنتجات أيضا بالمجان.

وأذكر أيضا باستعدادنا للتبرع بالأسمدة المعدنية لأفقر البلدان المحتاجة. ومن بين 000 262 طن من تلك الأسمدة، المحظورة حاليا في الموانئ الأوروبية، لم تُرسل حتى الآن سوى شحنتين – 000 20 طن إلى ملاوي و 000 34 طن إلى كينيا. وتظل الكمية الباقية في أيدي الدول الأوروبية، على الرغم من أننا نتكلم عن عمل إنساني بحت ينبغي ألا تطبق عليه جزاءات من حيث المبدأ.

ونعتقد أن الغالبية العظمى من البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية، التي تشهد اتجاها مثيرا للقلق في مجال الأمن الغذائي، لديها ما يكفي من الأراضي الخصبة. بعبارة أخرى، هناك أساس لبناء السيادة الغذائية، وينبغي تعزيزه ليس من خلال المعونة الإنسانية، ولكن من خلال تنفيذ مشاريع في مجال التنمية المستدامة بشكل عام ونقل التكنولوجيات الضرورية والأسمدة والبذور المقاومة للأحوال الجوية. ونحن مقتنعون بأنه باستخدام التكنولوجيات الزراعية المناسبة والتنظيم السليم للإنتاج الزراعي لن تتمكن أفريقيا في المستقبل من إطعام نفسها وضمان أمنها الغذائي فحسب، بل ستصبح أيضا مصدرة لمختلف أنواع الأغذية.

وروسيا، من جانبها، مستعدة لتشاطر خبرتها في الإنتاج الزراعي مع الدول الأفريقية وغيرها من البلدان النامية المهتمة ولتقديم المساعدة في إدخال أوجه التكنولوجيات المتقدمة. وخلافا للمستعمرين الغربيين الجدد، نحن مهتمون ببناء نظام أكثر إنصافا لتوزيع الموارد، حتى لا تظل البلدان النامية إلى الأبد معتمدة على المساعدات الإنسانية الغربية المشروطة سياسيا، والتي ليست سوى ابتزاز فج، وذلك حتى تتغلب على تحديات الفترة الانتقالية وتبني اقتصادات قوية ومستدامة ومكتفية ذاتيا، مما سيساعد على ضمان الاستقرار الاجتماعي ورفاهية السكان، أي أنها ستكون حرة تماما في ممارسة سيادتها في اتخاذ جميع قرارات السياسة الداخلية والخارجية. وروسيا مستعدة لمساعدتها في ذلك بكل طريقة ممكنة.

ونلاحظ العمل الذي قام به زملاؤنا الأمريكيون في الفترة السابقة لجلسة اليوم من أجل الاتفاق على بيان لرئيس مجلس الأمن بشأن الجوع والنزاع. وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تتضمن جميع الأحكام التي اقترحناها، فقد شعرنا بأننا قادرون على تأييده بروح من التوافق. وعلى سبيل المثال، لقد استُبعدت من الوثيقة عواقب التدابير والجزاءات الانفرادية التقييدية غير المشروعة، والتي لها تأثير سلبي مباشر على الأمن الغذائي في العالم. وكان من المناسب أيضا التذكير بالفقرة 3 من المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949، والتي تنص على أن الحظر المفروض على مهاجمة البنية التحتية الزراعية أو تدميرها لا ينطبق إذا كانت هذه البنية التحتية

مستخدمة في مؤازرة أفراد قواتها المسلحة أو في الدعم المباشر للعمل العسكري.

خلال مناقشة اليوم، سيتكلم ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤيد ذلك البيان، الذي يعبر على نحو أكمل عن النهج المتبع في معالجة المسائل التي تركز عليها جلستنا اليوم.

وفي الختام، أود أن أقول إنه بما أن الأغذية والأسمدة الروسية هي بالغة الأهمية – وهذا واضح – للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط فإن الخيار الآن هو في يد الولايات المتحدة وحلفائها. فما لم يتم القضاء على العقبات غير المشروعة التي خلقها الغرب بشكل مصطنع والتي تؤثر على المشغلين الاقتصاديين الروس في توريد المنتجات الزراعية، فلن يكون من الممكن استعادة الأداء الطبيعي لسلاسل الإمداد وحل القضايا الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي.

وبغض النظر عن كم محاولات الولايات المتحدة وحلفائها لتحويل اللوم إلى روسيا، فإن الحقائق ليست في صالحهم. ولذا يتعين عليهم أن يقرروا ما هو الأهم بالنسبة لهم: الاعتبارات الجيوسياسية أم الرغبة في مساعدة العالم النامي. إذا كان الخيار الأول، فلا داعي لتضليل أحد، بما في ذلك عن طريق البدء بمناقشات مثل مناقشة اليوم أو صياغة وثائق مشتركة جميلة. إننا بحاجة إلى أفعال، وليس أقوال.

لقد كنا ولا نزال على استعداد للمشاركة في الجهود المشتركة لتعزيز الأمن الغذائي الدولي. فهل الولايات المتحدة وحلفاؤها كذلك؟ لدينا شكوك جادة في ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. والأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد جيفورغيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام. وأشكر السيدة رينا غيلاني، منسقة الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها، ومقدمي الإحاطات الآخرين على عرض آرائهم بشأن سبل منع المجاعة والتصدي لها من خلال تعزيز الأمن الغذائي في حالات النزاع.

لقد استخدم التجويع مرارا وتكرارا كأسلوب من أساليب الحرب وإدامة الإبادة الجماعية عبر التاريخ. ولكني اليوم لن أذكر أمثلة من الماضي أو أقدم تقييما لمخاطر المجاعة في المستقبل في سياق النزاع. بل أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حالة تحدث الآن، وهي حالة لا يعرف فيها الناس ما إذا كانوا سيتمكنون اليوم من العثور على حليب لصغارهم الرضع، أو رغيف خبز لأطفالهم، أو توفير الدواء لأقارب مصابين بأمراض خطيرة.

وبينما نجتمع هنا، يواجه شعب ناغورني – كاراباخ تهديدا لوجوده ذاته ناجما عن الحصار الكامل الذي تفرضه أذربيجان. فلأكثر من سبعة أشهر، واصلت أذربيجان إغلاق ممر لاشين، وهو شريان حياة للمساعدات الإنسانية يربط ناغورني – كاراباخ بالعالم الخارجي. ويشكل هذا العمل غير القانوني واللاإنساني انتهاكا صارخا لأمر محكمة العدل الدولية الصادر في 22 شباط/فبراير، والذي أعيد تأكيده بموجب أمر صدر في 6 تموز/يوليه، وقواعد القانون الدولي الإنساني، والبيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وقد أدى الوقف الكامل لأي إمدادات إنسانية من جانب أذربيجان منذ 15 حزيران/يونيه من هذا العام إلى نقص حاد في الأغذية والإمدادات الطبية وغيرها من السلع الأساسية، مما أدى إلى أزمة إنسانية متكاملة الأبعاد. وأدى انقطاع إمدادات الكهرباء والغاز إلى شل الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية ومنظومة النقل، مما حرم السكان المحاصرين من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

لهذا الحصار تأثير مدمر للغاية على الشرائح الأضعف من السكان. وبسبب نقص الأغذية والفيتامينات الأساسية، هناك ما يقرب

من 000 2 امرأة حامل وحوالي 000 30 طفل و 000 20 مسن و 000 9 شخص معاق يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف سوء التغذية وانعدام الإمدادات الأساسية والأدوية. وعلاوة على ذلك، تستهدف أذربيجان باستمرار المدنيين الذين يقومون بأعمال زراعية، لتزيد بذلك من نيتها الواضحة لفرض المجاعة على السكان.

وقد أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالفعل بتلك الإشارات التحذيرية، والتي تظل البعثة الإنسانية الدولية الوحيدة في ناغورني – كاراباخ. ففي بيانها الصحفي الصادر في 25 تموز/يوليه أبلغت اللجنة عن قلقها إزاء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وأكدت أنها غير قادرة حاليا على إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين عبر ممر لاشين، مشددة في الوقت نفسه على أن قوافلها للمعونة الإنسانية هي شريان حياة للسكان في المنطقة. وبعد ثلاثة أيام من ذلك البيان، ألقت أذربيجان القبض على فاجيف خاتشاتريان البالغ من العمر 68 عاما، وهو شخص كانت تنقله اللجنة من ناغورني – كاراباخ إلى أرمينيا لتلقي العلاج الطبي. ولم يكن إلقاء القبض على شخص يحظى بحماية اللجنة وتم الاتفاق مسبقا مع أذربيجان على نقله عملا غادرا فحسب، بل كان عرقلة محسوبة جيدا لعمل اللجنة في ناغورني – كاراباخ.

لتلبية الاحتياجات المنقذة للحياة لأكثر الفئات ضعفا، قررت حكومة أرمينيا في 26 تموز/يوليه تسليم شحنة مكونة من حوالي 360 طنا من السلع الأساسية، وتتضمن بشكل رئيسي الأغذية والإمدادات الطبية، إلى ناغورني – كاراباخ. وناشدنا قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي أن تنظم إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وهي الممارسة المتبعة طوال الأشهر الماضية. بيد أن شحنات المساعدة الإنسانية لا تزال حتى الآن عند مدخل ممر لاتشين بسبب عرقلة الجانب الأذربيجاني ورفضه نقلها.

إن الحالة الإنسانية المزرية على الصعيد العملي ومخاطر تفاقم الجوع في ناغورني – كاراباخ تتطلبان استجابة فعالة وحسنة التوقيت من المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الكامل وغير المشروط لقرارات محكمة العدل الدولية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني. ونأمل أن يكون بيان الأمين العام بالأمس، الذي أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية وشدد على ضرورة تنفيذ أوامر المحكمة بغية ضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع بدون عوائق على طول ممر لاتشين، الخطوة الأولى صوب مشاركة الأمم المتحدة الكاملة على الصعيد العملي. وهذه المشاركة مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى. إن تكلفة التقاعس عن العمل باهظة للغاية بحيث لا يمكن تحملها، ويجب منع الفظائع الجماعية التي ترتكب باستغلال التجويع ووقفها.

نحض الأمم المتحدة ومجلس الأمن على اتخاذ تدابير عاجلة لضمان امتثال أذربيجان الكامل لالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب أوامر محكمة العدل الدولية والقانون الدولي الإنساني، واستعادة حرية التنقل فورا عبر ممر لاتشين، والسماح لوكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بإيصال المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق إلى ناغورني كاراباخ.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، ندد الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روز، بالأسباب الجذرية للإجحافات والجوع عندما قال:

”إنها الرأسمالية، والليبرالية الجديدة، وقوانين سوق همجية، والديون الخارجية، والتخلف، والتبادل غير المتكافئ هي التي تقتل الكثير من الناس في العالم.“

ويستمر وجود نظام دولي مجحف وغير ديمقراطي وإقصائي إلى حد كبير. وقد أدى إلى تفاقم هائل للفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي. لقد أسهمت الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد الحالية في توسيع الفجوة بين الشمال الذي يزداد ثراء والجنوب الذي يزداد فقرا وتهميشا.

وتقود الشركات الكبرى نشر السياسات الحمائية وممارسات المضاربة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتستمر أنماط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالية غير المنطقية في تدمير التوازن البيئي على الكوكب. إذ تستثمر تريليونات الدولارات وتبدد على النفقات العسكرية بدلا من تخصيصها لحماية الأرواح والمساهمة في التنمية المستدامة.

وفي ذلك السياق المعقد، هناك أيضا زيادة في التدابير القسرية الانفرادية وعمليات الحصار غير القانونية، مثل الحصار المفروض على كوبا. لقد جعلت حكومة الولايات المتحدة من التجريم الدائم لملايين الأشخاص حجر الزاوية في سياستها الخارجية من خلال تدابير تهدف إلى خنق اقتصادات العديد من البلدان لتحقيق مآربها السياسية. وتتمثل العقبة الرئيسية أمام الأمن الغذائي للشعب الكوبي في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على البلد منذ أكثر من 60 عاما، والذي تفاقم بسبب إدراجها الاحتيالي لكوبا في قائمتها التعسفية للدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب. هذه السياسة القاسية لها تأثير هائل على كل قطاع من قطاعات الحياة في بلدنا وتعيق تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذنا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينتهك الحصار بشكل خطير وصارخ ومنهجي حقوق الإنسان للشعب الكوبي، بما في ذلك حقه في الغذاء والتنمية.

وينبغي لمجلس الأمن، الذي يتألف من عدد محدود من الأعضاء الذين نادرا ما يمكن القول بأنهم يمثلون المجتمع الدولي بأسره، أن يتمسك بولايته وأن يتوقف عن التدخل في مسائل خارجة عن اختصاصه. إن الجمعية العامة هي الجهاز المكلف بقيادة الجهود الدولية لتحقيق الأهداف المحددة في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهي القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. وهناك حاجة ملحة إلى إقامة نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف يمكّن من القضاء على الأسباب الجذرية للفقر والجوع وتعزيز التنمية المستدامة لجميع الشعوب، وبالتالي القضاء على المسببات المحتملة للنزاع التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون والتضامن وتعددية الأطراف على الصعيد الدولي لضمان الإعمال الكامل والعالمي للحق في الغذاء والتنمية. وستواصل كوبا، إلى جانب بلدان الجنوب، الدفاع بحزم عن تلك الأهداف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد جيرويل (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة في أوانها. تؤيد بولندا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

نعتقد أن تركيزا قويا على المجاعة وانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن النزاعات يكتسي الآن أهمية حاسمة. ينبغي ألا يكون الجوع سلاحا من أسلحة الحرب. ويجب ألا يحتجز المعتدون سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية رهينة من أجل تحقيق أهدافهم العسكرية. كما ورد في التقرير الأخير المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بعنوان حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، لا يزال الجوع العالمي أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. وفي ذلك السياق، أود أولا أن أتطرق إلى مسألتين وردتا في المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2023/560، المرفق) التي قدمتها الولايات المتحدة قبل هذه المناقشة المفتوحة، بشأن أهمية العمل الاستباقي ودور الاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.

يجب أن يركز المجتمع الدولي على بناء قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود. والبلدان التي تستطيع زيادة إنتاجها الغذائي وبناء نظم التوزيع لديها أقل عرضة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات وتغير المناخ وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى المجاعة. وينبغي حشد إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء هياكل أساسية موثوقة للنقل والتخزين. ويجري اتخاذ هذه الإجراءات من خلال استراتيجية البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي ومبادرة البحار الثلاثة لـ 12 دولة من دول أوروبا الوسطى. وقد استندت بولندا إلى تلك الأمثلة في مبادرة قرار الجمعية العامة 282/77، الذي يشدد على الدور الحاسم للبنية التحتية القادرة على الصمود في ضمان إيصال السلع والخدمات الأساسية.

وحتى لو لم نتمكن من منع نشوب جميع النزاعات الجديدة أو وقف النزاعات القائمة، يمكننا البدء في مواجهة أزمة انعدام الأمن الغذائي الآن. ويجدر النظر في توصيات صندوق النقد الدولي في ذلك الصدد. وهي تشمل، أولا، ضمان تقديم الدعم السريع والكافي للأشخاص المعرضين لانعدام الأمن الغذائي من خلال المساعدة الإنسانية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وغيره، إلى جانب اتخاذ تدابير مالية محلية فعالة؛ ثانيا، الحفاظ على التجارة المفتوحة، بما في ذلك داخل المناطق، للتمكين من تدفق الأغذية من المناطق الفائضة إلى المحتاجين؛ ثالثا، زيادة إنتاج الأغذية وتحسين توزيعها مع زيادة تمويل التجارة وتعزيز سلاسل الإمداد؛ رابعا، الاستثمار في الزراعة المقاومة لتغير المناخ.

بعد ثمانية عشر شهرا من شن العدوان الروسي الشامل على أوكرانيا، ليس هناك أدنى شك في أن الغذاء أصبح مرة أخرى سلاحا. وبالتعمد في إحداث أزمة غذائية، أظهرت روسيا ازدراء للقرار 2417 (2018)، الذي يدين بشدة تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال. وندين قرار موسكو بالانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي أدت إلى تحقيق الاستقرار للأمن الغذائي العالمي، وهي خطوة نعتبرها مظهرا من مظاهر العدوان الاقتصادي على بلدان الجنوب العالمي ونفاقا سياسيا واستخفافا. إن التصعيد الأخير للهجمات الروسية على الموانئ الأوكرانية وتلغيمها للممرات البحرية المستخدمة لنقل الحبوب دليل آخر على تصميم روسيا على إطالة أمد حربها العدوانية بأي ثمن، بما في ذلك على حساب الأشخاص الأكثر عرضة للجوع وسوء التغذية.

إن بولندا مستعدة ليس فقط لاتخاذ إجراءات طارئة، بل أيضا لتيسير بناء قدرات نظم إنتاج أكثر مرونة. وفي عام 2022، دعمنا برنامج الأغذية العالمي لتخفيف أزمة الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية. وقد شاركنا في مبادرات للتضامن الغذائي. بالإضافة إلى ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، دعمنا البرنامج الإنساني "الحبوب من أوكرانيا" وأعلنا أننا سنمول شحنات من الحبوب بقيمة 20 مليون يورو.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن حماية المدنيين وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني هما من الأولويات طويلة الأمد لبولندا. ونظل ملتزمين بالإسهام في الإجراءات الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ومعالجة أزمات الأمن الغذائي العالمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، سيدتي الرئيسة، أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى. كما أهنئ زميلتنا ممثلة المملكة المتحدة وفريقها على عملهم الممتاز في الشهر الماضي.

إن موضوع اليوم بالغ الأهمية، لأننا نواجه تزايدا في انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم. تؤكد عدة تقارير للأمم المتحدة أن ملايين البشر يواجهون المجاعة، في حين أن المساعدة الإنسانية اللازمة غير متوفرة. وكما ذكر الأمين العام مؤخرا، إذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن قرابة 670 مليون شخص سيعانون الجوع بحلول عام 2030. علاوة على ذلك، تختلف الحالة من منطقة إلى أخرى. وأفريقيا، إلى حد بعيد، هي أكثر المناطق هشاشة. فالعديد من سكانها يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. إنها حقيقة محزنة، خاصة وأن القارة الأفريقية يمكن أن تصبح سلة خبز العالم بمزيد من الاستثمار ونقل التكنولوجيا. فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بل وأيضا المؤسسات المالية، أن تحفز الجهود العالمية وأن تعالج الأسباب الجذرية – أي تخلف النمو وتغير المناخ والنزاعات – من أجل عكس مسار تلك الحالة.

إننا نتفق مع المذكرة المفاهيمية (S/2023/560) بأن التحدي المتمثل في معالجة انعدام الأمن الغذائي يتطلب منظومات غذائية مرنة. علاوة على ذلك، ومن أجل منع أشد أشكال الجوع وكفالة الأمن الغذائي للجميع، من الأهمية بمكان، أولا، اعتماد نهج كلي ومتكامل يُشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. مثل هذا النهج سوف يبني منظومات غذائية قوية ومرنة، باعتبارها حجر الزاوية للأمن الغذائي. ثانيا، يجب الإسراع بالجهود لنقل التكنولوجيا إلى البلدان

النامية وبناء قدراتها حتى تتمكن من إنتاج غذائها. إن تحقيق الأمن الغذائي شرط مسبق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ثالثا، يجب الوفاء بالاتفاقات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتمويل المناخي، وبالتالي تمكين البلدان الضعيفة من مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ على منظوماتها الغذائية. رابعا، ينبغي حشد التمويل المستدام للزراعة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعتمد وتنفذ حلولا لدعم البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التمويل بشروط ميسرة والمنح. خامسا، يجب احترام القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2417 (2018)، لأن هذا أمر أساسي لتيسير وصول المساعدة الإنسانية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 182/46. وسوف يحد هذا من انعدام الأمن الغذائي ويمنع المجاعة في سياق الأزمات الإنسانية.

والجزائر لم تدخر وسعا في تقديم المساعدة لجيرانها، وخاصة في منطقة الساحل، عندما واجهوا عواقب النزاعات والكوارث الطبيعية. إن تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، هو السبيل الوحيد لقطع الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. ولذلك نحث مجلس الأمن على العمل عن كثب مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز الحلول الإنمائية التي لا تترك أحدا خلف الركب في الحصول على الغذاء المأمون.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد الشندويلي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس 2023. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لمبادرة الولايات المتحدة بعقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى.

تدرك مصر تماما الآثار الشديدة التي يخلفها الجوع والإخفاق في تحقيق الأمن الغذائي على سبل عيش الإنسان، بالإضافة إلى الإسهام في زيادة خطر نشوب النزاعات، خاصة في البلدان الضعيفة اقتصاديا. ولذلك نشدد على الروابط القوية والعميقة بين الأمن الغذائي والجوع والنزاع. إن العالم حاليا يشهد أزمة غير مسبوقة في انعدام الأمن الغذائي نتيجة لإخفاقنا في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع، والذي فاقمته تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات.

إن الإخفاق في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع سيشكل تهديدا لأمن البلدان واستقرارها وسيزيد من تأجيج النزاعات الحالية. والتحديات أمام تحقيق الأمن الغذائي تتفاقم جراء عوامل أخرى، مثل الآثار المستمرة للمناخ، والتي تؤدي بدورها إلى تفاقم المخاطر المتصلة بإنتاج الطاقة والأمن الغذائي وتوافر المياه والتنمية الاقتصادية. وندرة المياه في عدة مناطق في العالم، وخاصة في أفريقيا، لها مظاهر خطيرة في النشاط الزراعي والجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وفي ضوء ما تقدم، نود أن نبرز النقاط التالية.

أولا، نشدد على أهمية التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتضررة من النزاعات والخارجة منها. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأمن الغذائي وتوفير الرعاية الصحية للسكان المدنيين، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني وتمشيا مع السيادة الوطنية. ومن المهم أيضا كفالة حصول المدنيين في مناطق النزاع على المساعدات الغذائية وحمايتهم من خطر المجاعة، بما في ذلك، في هذا الصدد، توفير الغذاء للنازحين قسرا.

ثانيا، تؤكد مصر مجددا أن الحلول المستدامة للنزاعات العالمية الراهنة تعتمد على تعزيز التسوية السلمية للمنازعات، وكفالة أن تراعي جميع هذه الجهود ضرورة الحفاظ على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، والتي تشمل تعزيز التنمية المستدامة.

ثالثا، أود أن أسلط الضوء على أن مصر هي أكثر بلد في العالم كثافة بالسكان ولديه شح في المياه. تؤثر ندرة المياه في الوقت الحالي على 2,5 بليون شخص في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يُعرض تغير المناخ نصف سكان العالم لإجهاد مائي شديد بحلول عام 2050. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي ندرة المياه إلى تشريد 700 مليون شخص بحلول عام 2030. وتقدم تلك الأرقام دليلا واضحا

على الآثار السلبية لندرة المياه على السلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي على تلبية احتياجات أضعف البلدان التي تعاني من ندرة المياه وتعزيز التعاون العابر للحدود، وفقا للقانون الدولي المعمول به.

رابعا، تجب معالجة مسألة الأمن الغذائي والنزاع عن طريق اتباع نهج كلي وشامل يأخذ في الاعتبار العوامل الإنسانية والإنمائية. ويجب القيام بعمل فوري للتخفيف من وطأة الجوع، وفي الوقت نفسه تنفيذ خطط تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الزراعة المستدامة. في هذا الصدد، أود أن أذكّر بالمبادرة المصرية للاستفادة من الموقع الجغرافي لمصر لإنشاء مركز لوجستي للحبوب للتصدي التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الغذائي العالمية، وخاصة في البلدان النامية.

في الختام، نود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات التي يفرضها الأمن الغذائي وارتباطه بالنزاعات من خلال اتباع نهج شامل يهدف، في جوهره، إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية مع ضمان استقرارها وازدهارها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب ليختنشتاين بهذه المناقشة المفتوحة بشأن النزاع والأمن الغذائي في الوقت الذي بلغ فيه الجوع مستويات جديدة ومثيرة للقلق.

يشكل النزاع المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في سبع من الحالات الثماني التي صنفها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بؤرا ساخنة ذات ظروف كارثية. إن له تأثيرا مدمرا على كل جزء من النظام الغذائي، من الزراعة إلى التوزيع. وغالبا ما يؤدي إلى تفاقم الظروف الخطيرة أصلا لانعدام الأمن الغذائي. في الوقت نفسه، فإن انعدام الأمن الغذائي هو في حد ذاته محرك لمزيد من العنف في مناطق مثل الساحل، مما يجدد دورة النزاع والجوع. لذلك، يجب أن نتبع نهجا كليا يعالج كارثة الجوع كسبب ونتيجة للنزاع على حد سواء.

إذا كان الجوع في حد ذاته إهانة لكرامة الإنسان، فإن استخدام الغذاء كسلاح أمر شائن وعمل إجرامي. إن التجويع المتعمد للمدنيين جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، كما ورد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. نشجع جميع الدول على الانضمام إلينا في التصديق على التعديلات التي قدمتها سويسرا لنظام روما الأساسي، والتي تتناول إدراج تجويع المدنيين في النزاعات المسلحة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تدعو ليختنشتاين أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران 2417 (2018) و 2573 (2021).

دفع النزاع المسلح في إثيوبيا، إلى جانب الجفاف المدمر، أكثر من 20 مليون شخص إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي – وهي أزمة استمرت حتى بعد اتفاق وقف إطلاق النار في العام الماضي. والنزاع في السودان، حيث تفيد التقارير أن أكثر من 40 في المائة من السكان يعانون من الجوع، يهدد بآثار غير مباشرة في إثيوبيا وفي جميع أنحاء المنطقة. لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن كبيرة، وندين مقتل رئيس مكتب برنامج الأغذية العالمي في اليمن مؤخرا، فضلا عن العاملين فيه في السودان في وقت سابق من هذا العام.

تجسد الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا الأثر الهائل الذي يمكن أن يحدثه النزاع على الأمن الغذائي محليا وخارجيا. وفي جميع أنحاء البلد، لُغّمت المزارع ودُمرت شبكات المياه واستُهدفت مواقع تخزين الحبوب صراحة في الهجمات. وبانسحاب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في منتصف تموز/يوليه، تصرفت مرة أخرى في تضارب مباشر مع أمن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. نشجب أيضا حق النقض الروسي الذي منع وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية في الشهر الماضي (انظر S/PV.9371).

إن التحديات التي يواجهها العالم اليوم، أي الكوارث المناخية والنزاعات والنزوح وانعدام الأمن الغذائي، مترابطة ترابطا وثيقا. نشجع

المجتمع الدولي وأعضاء المجلس بصفة خاصة على معالجة تلك الروابط من خلال منظور الأمن البشري، الذي يعترف بأن السلام والأمن يتعلقان بالبشر وبقائهم وسبل عيشهم وكرامتهم. يمكننا أن نبدأ بالاستجابة للاحتياجات الفورية للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال زيادة تمويل برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الإنسانية، وحث أطراف النزاع المسلح على حماية المنظومات الغذائية والبنية التحتية والامتناع عن تحويل الحصول على الغذاء إلى سلاح حرب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد كان القرار 2417 (2018) معلما بارزا حقيقيا. في عام 2018، دان جميع أعضاء المجلس تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب. وبعد خمس سنوات، يستخدم عضو دائم في مجلس الأمن الغذاء كسلاح. فقد انسحبت روسيا من جانب واحد من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتدمر مستودعات الحبوب والبنية التحتية للموانئ في أوكرانيا بالصواريخ. الكرملين يفعل ذلك من أجل ملء صندوق تمويل الحرب بتهور. ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار الغذاء العالمية، وتزداد صعوبة حصول ملايين المحتاجين في جميع أنحاء العالم على الغذاء.

تحث ألمانيا روسيا على وقف هذه الهجمات فورا، والكف عن إغلاق الموانئ الأوكرانية، والانضمام مجددا إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا لتنشيط المبادرة. في نهاية المطاف، تحث ألمانيا روسيا على سحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية على الفور من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولن يسمح ذلك باستئناف صادرات الحبوب فحسب، بل سيعيد السلام إلى أوكرانيا أيضا.

تلتزم ألمانيا التزاما قويا بمكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم. فقد كان الأمن الغذائي والتغذية على رأس جدول أعمالنا خلال رئاستنا لمجموعة الدول السبع في عام 2022. – من الجدير بالذكر أن ألمانيا ثاني أكبر مانح لبرنامج الأغذية العالمي، حيث ساهمت بمبلغ 1,1 بليون يورو في عام 2022. إننا ندعم المزارعين والبلدان في جميع أنحاء العالم لإنتاج غذائهم. وسنواصل جهودنا لتصدير السلع الزراعية من أوكرانيا عبر ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي والطرق البديلة الأخرى.

يجب أن تكون جهودنا المشتركة نحو الحلول المستدامة شاملة وابتكارية. اسمحوا لي أن أتطرق إلى بضع مسائل محددة.

أولا، فيما يتعلق بتغير المناخ، يتعين على المجتمع العالمي خفض انبعاثاته بشكل كبير لمكافحة أزمة المناخ وتداعياتها السلبية على الأمن الغذائي وسوء التغذية في أجزاء كثيرة من العالم. إنها جزء من الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن، ونرى أنه حري بمجلس الأمن أن يناقش المسألة بشكل منهجي ومنتظم.

ثانيا، نعتقد أيضا أن لجنة بناء السلام يمكنها القيام بدور أكثر منهجية في معالجة تلك المسائل المترابطة. يمكنها، على سبيل المثال، أن تسدي المشورة إلى مجلس الأمن بشأن الحالات الخاصة بكل بلد التي تؤدي فيها النزاعات المسلحة وتغير المناخ إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي.

أخيرا، علينا أن نكون مبدعين ومحددين وأن نعمل على إيجاد حلول مناسبة. على سبيل المثال، الأسمدة النيتروجينية الخضراء المنتجة محليا ذات إمكانات كبيرة لدعم الأمن الغذائي. ويمكنها أن تزيد من القدرة على الصمود في مواجهة تقلبات الأسعار واضطرابات سلسلة التوريد، مع المساهمة أيضا في الحد من انبعاثات الكربون من القطاع الزراعي. نأمل في تطوير هذه التكنولوجيا في شراكات مبتكرة تمكِّن من تحقيق المزيد من النمو الأخضر.

إن النزاعات من بين العوامل الرئيسية في انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، وهي من صنع الإنسان ليس على الصعيد المحلي فحسب ولكن أيضا على الصعيد العالمي. والقرار 2417 (2018) واضح وضوح الشمس من حيث التزامات جميع الدول الأعضاء بموجبه. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترامها والبدء بوقف استخدام الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دلا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر المكسيك الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي نأمل أن تمكننا من تحديد إجراءات محددة لتعزيز منظومات الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم ومنع المجاعات في المستقبل. إننا ممتنون أيضا للإحاطات التي استمعنا إليها هذا الصباح.

إن العمل المشترك والمنسق الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة لا مندوحة للتصدي بفعالية للآثار المتزايدة لأزمة الأمن الغذائي والتخفيف من وطأتها. لذلك، نرحب بقرار الأمين العام تعيين السيدة غيلاني كمنسقة لمنع أي تهديد بالمجاعة والتصدي له في أوانه. إن آليات الإنذار المبكر أساسية في تجنب الكوارث الإنسانية، ولكن الأهم من ذلك الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب في مواجهة هذه الأحداث.

من غير المقبول أن يتزايد باطراد عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل انعدام الأمن الغذائي في عالم يتسم بالوفرة. في أيار/مايو من العام الماضي، تكلمنا في المجلس عن 193 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي (انظر S/PV.9036). أما اليوم، فيتأثر 258 مليون شخص بذلك. وهذه مأساة حقيقية. وينبغي لنا جميعا من دون استثناء أن نشعر بالقلق إزاء زيادة بهذا الحجم في غضون عام واحد فقط. ورغم تعدد أبعاد أسباب انعدام الأمن الغذائي، فما من شك أن النزاعات المسلحة تشكّل عاملا حاسما في تفاقمه. وفي حالات محددة، من قبيل تلك التي تواجهها بوركينا فاسو وهايتي ومالي والسودان وأفغانستان ونيجيريا والصومال وجنوب السودان، تكون الأوضاع حرجة، مما يدل على أن النزاع الذي يطول أمده يؤدي بشكل شبه حتمي إلى انعدام الأمن الغذائي.

وتكمن الحالة الأكثر خطورة في منطقتنا، للأسف، في هايتي. فنصف سكان البلد –4,9 ملايين نسمة – بحاجة إلى المساعدات الغذائية. وقد أسفرت مجموعة من العوامل المتنوعة، وإن كانت مترابطة، عن تلك الحالة المأساوية. وأدى الركود الاقتصادي والكوارث الطبيعية والآثار الضارة لتغير المناخ وانخفاض الإنتاج الزراعي، الذي تفاقم جراء زيادة العنف المسلح والافتقار المستمر للاستثمار، إلى حالة الطوارئ الغذائية الحادة في البلد.

ويجب أن نقر بأن المنظومات الغذائية في العالم مترابطة. فبإمكان نزاع مسلح واحد أن يعطل المنظومة الغذائية بأكملها. وفي ذلك الصدد، تأمل المكسيك أن تُستأنف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي كان لها أثر إيجابي على أسعار الأغذية، وكانت قد حدت بالتالي من انعدام الأمن الغذائي في أفقر البلدان.

وفي الختام، تدعو المكسيك مرة أخرى كافة أطراف النزاعات إلى الامتثال لكامل أحكام قرار مجلس الأمن 2417 (2018) – أي الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤثر على إنتاج الأغذية وتوزيعها ومهاجمة الأعيان الحيوية لبقاء السكان المدنيين، وألا يغيب عن أذهانها أن استخدام التجويع أسلوبا من أساليب الحرب يشكّل جريمة دولية لن تمر بدون عقاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقَّت الجلسة الساعة 13/10.